

تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص

موجز

اضطلع تحت إشرافي في الفترة بين عام ١٩٩٩ ومستهل عام ٢٠٠٣ بمجهود مكثف لمساعدة الجانبين في قبرص على تحقيق تسوية شاملة للمشكلة القبرصية. وقد بُذل هذا الجهد في سياق فرصة فريدة كانت، لو اغتنمت، لتسمح لقبرص بأن توقع، وهي موحدة من جديد، معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وقد جرت مباحثات غير مباشرة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ومباحثات مباشرة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٣. وخلال تلك العملية لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بدون مساعدة طرف ثالث. وتبعاً لذلك، طرحت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اقتراحاً بتسوية شاملة أدخل عليه تنقيح في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وتنقيح ثاني في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وتقضي الخطة بإجراء استفتاء قبل ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ للموافقة عليها وإعادة توحيد قبرص.

بيد أنه بات واضحاً، في لاهاي في يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، أنه لن يتسنى التوصل إلى اتفاق لإجراء استفتاء من هذا القبيل وانتهت العملية. وما زالت خطتي مطروحة. وإنني لا أعتزم القيام بمبادرة جديدة دون وجود سبب قوي يدعو إلى الاعتقاد بأن الإرادة السياسية اللازمة لإحراز النجاح ستكون متوافرة.

مقدمة

١ - قدمت آخر تقرير عن بعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص (S/1999/707) إلى مجلس الأمن في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويغطي هذا التقرير الفترة المنقضية منذ ذلك الحين والتي شهدت مفاوضات تفوق في كثافتها أي مفاوضات جرت من قبل تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وقد بدأت هذه الجهود في أواخر عام ١٩٩٩ وانتهت في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢ - وخلال تلك الفترة امتنعت عن إبلاغ المجلس بأي شيء كتابة إلا من خلال إشارات موجزة وردت في التقارير المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وبدلاً من ذلك، أبقى مستشاري الخاص أعضاء مجلس الأمن على علم بالتطورات من خلال إحاطات شفوية منتظمة كنت أحياناً أقدمها بنفسي. وإني لمتمن للمجلس لما أبداه من صبر إزاء هذه المسألة الأمر الذي كان ضرورياً نظراً لما تتسم به العملية من طابع دقيق.

٣ - وإني في تناولي للتطورات الرئيسية بالوصف في هذا التقرير، لا أقدم سرداً تفصيلياً بل أتبع نهجاً يغلب عليه الطابع المواضيعي والتحليلي. ففني رأبي أنه من المفروض، في هذا المنعطف، أن أقوم بتقييم العملية التي انتهت لتوها تقييماً واضحاً وشرح المفاهيم التي تنبني عليها الاقتراحات التي قدمتها للطرفين شرحاً وافياً والتفكير في المستقبل.

فرصة فريدة

٤ - ظلت مشكلة قبرص على جدول أعمال مجلس الأمن لمدة تناهز ٤٠ عاماً. وهي أقدم بند على جدول أعمال الأمين العام في مجال حفظ السلام. ونظراً لما تنطوي عليه القضايا من تعقيد وأبعاد متغيرة فليس من قبيل المبالغة لو وصفت بأنها لغز دبلوماسي يشبه "مكعب روبك". ومن ثم لم يفاجأ المجلس بأنني تريت لعدة أشهر قبل أن ألبى النداء الوارد في القرار ١٢٥٠ (١٩٩٩) والداعي إلى بذل مساعي حميدة جديدة بحلول نهاية عام ١٩٩٩.

٥ - والواقع أن تاريخ جهود الأمم المتحدة لحل مشكلة قبرص ليس مشجعاً. ولذا لم تغرب عن بالي نصيحة جان مونييه التي مفادها أنه لحل المشاكل المستعصية يلزم أحياناً تغيير السياق. وسألت نفسي وسألت عدة من الأشخاص الذين تحادثت معهم عما إذا كان هناك أي تغيير يسمح بإعطاء دفعة جديدة. وخلصت، وقد خالجتني في ذلك نوع من التردد، إلى أن مجموعة فريدة من الظروف بدأت تستجد وأنه توجد إمكانية للتأثير بحق في مواقف الأطراف الرئيسية وإحداث التغييرات النوعية المطلوبة.

٦ - ولقد كنت أدرك أن كثيرا من الدلائل المشجعة الزائفة لاحت من قبل. بيد أن الظروف الجديدة شملت اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٢٥٠ (١٩٩٩) الذي تشكل مبادؤه التوجيهية الأربعة إطارا واضحا وواقعا للتفاوض، وبوادر التقارب اليوناني التركي ومقرر المجلس الأوروبي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في هلسنكي والذي فتح الباب لترشيح تركيا لنفسها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأتاح إمكانية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي ليضم عشرة أعضاء حدد من بينهم قبرص. والواقع أن عامل العضوية في الاتحاد الأوروبي يشكل بوجه خاص إطارا يحفز على التوصل إلى تسوية وينطوي على مواعيد نهائية يتعين في غضونهما التوصل إلى التسوية.

٧ - وتبعاً لذلك قررت، في أواخر عام ١٩٩٩، أن الوقت قد حان لاستهلال جهد جديد أمدته بكامل دعمي. وقد فعلت ذلك انطلاقاً من قناعة مؤداها أن التوصل إلى تسوية تسمح لقبرص بأن توقع وهي موحدة من جديد معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إنما هو أمر يحقق الصالح العام لجميع الأطراف المعنية - القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك واليونان وتركيا. ومن ثم عينت الفارو ديسوتو مستشارا خاصا لي بشأن قبرص ووجهت دعوة إلى غلافكوس كليريدس زعيم القبارصة اليونانيين ورؤوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك إلى المشاركة في محادثات غير مباشرة.

لمحة عامة عن العملية

٨ - يرد في الجدول الزمني المرفق بهذا التقرير بيان الأحداث الرئيسية في هذه العملية. ففي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حضر الزعيمان، تلبية لدعوتي، خمس دورات مباحثات غير مباشرة عقدت بالتناوب في جنيف ونيويورك، لتهيئة المجال لإجراء مفاوضات هادفة وصولاً إلى تسوية شاملة وقد حضرت كل دورات المحادثات التي ضمت أيضاً مستشاري الخاص. وانتهت هذه العملية بعدم قبول السيد دنكتاش دعوتي لحضور دورة ثالثة من المحادثات، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٩ - وأفضت الجهود المبذولة لاستئناف العملية، ومن بينها اجتماع عقدته مع السيد دنكتاش في سالزبورغ في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠١، إلى قيامي بتوجيه الدعوة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى الزعيمين للمشاركة في مرحلة جديدة من المفاوضات تنعش فيها الجهود. وقبل السيد كلاريدس الدعوة ولكن السيد دنكتاش رفضها.

١٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، كتب السيد دنكتاش إلى السيد كلاريدس يقترح عليه عقد اجتماع مباشر. وأعقب ذلك، تبادل للرسائل كان من نتيجته أن اجتمعا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ للمرة الأولى خلال ما يربو على أربعة أعوام، وكان ذلك

في حضور مستشاري الخاص واتفقا على أن يبدأ في قبرص في الشهر التالي محادثات مباشرة تحت إشرافي. وإثر الاجتماع، تناول كل من الزعيمين العشاء في مقر إقامة الآخر.

١١ - وبدأت المحادثات المباشرة، في حضور مستشاري الخاص، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في مبنى يقع في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا أعيد بناؤه، وقد كان مهتما، ليصبح في غضون شهر واحد مرفقا للمؤتمرات والمكاتب. واستمرت المحادثات حتى شباط/فبراير ٢٠٠٣ حيث كان الزعيمان يجتمعان في المعتاد مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع. ولم تتوقف المحادثات إلا لفترات قصيرة. وقمت بزيارة الجزيرة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ تشجيعا للزعيمين والتقيت بهما مرة أخرى في باريس في ٦ أيلول/سبتمبر وفي نيويورك في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وهي المرة التي أجريت على إثرها للسيد دنكتاش جراحة في نيويورك. وأجرى مستشاري الخاص، بالإضافة إلى عمله في الجزيرة، مشاورات بصفة منتظمة مع اليونان وتركيا.

١٢ - وأسهم مستشاري الخاص في توجيه المناقشات، وبحلول منتصف عام ٢٠٠٢ بدأ يقدم اقتراحات عملية لمساعدة الطرفين على بناء الجسور. بيد أنني امتنعت عن تقديم أي مدخلات موضوعية كتابة حتى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وعندما لم يتحقق أي إنجاز اقترحت، وقد رأيت أنه لم يعد هناك أي سبيل يمكن طرقة إذا أريد اغتنام تلك الفرصة، وثيقة تشكل، في اعتقادي، أساسا سليما للاتفاق على تسوية شاملة. وبعد مشاورات مكثفة، طرحت اقتراحا منقحا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على أمل مساعدة الأطراف في التوصل إلى اتفاق قبل انعقاد المجلس الأوروبي في كوبنهاغن في ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٣ - ومما يؤسف له أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في ذلك الوقت ولكن المفاوضات استؤنفت في الجزيرة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي تلك الأثناء، بدأت اللجان الفيتان اللتيان وافق الزعيمان في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في نيويورك، على إنشائهما، وكان ذلك في حضوري، بدأت اجتماعهما بعد ثلاثة أشهر من التعطيل نتيجة لتأخر السيد دنكتاش في تعيين الممثلين القبارصة الأتراك. واجتمعت اليونان وتركيا في ٢١ شباط/فبراير لتناول القضايا الأمنية المتصلة بالخطوة.

١٤ - وفي الأسبوع الأخير من شباط/فبراير ٢٠٠٢ قمت بزيارة تركيا واليونان وقبرص وعرضت رسميا نسخة ثالثة من خطتي في ٢٦ شباط/فبراير، ودعوت الزعيمين إلى لاهاي في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ لإحاطتي علما بما إذا كانا على استعداد لتوقيع التزام بتقديم الخطوة للموافقة عليها في استفتاءين منفصلين يجريان في آن واحد في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي

الساعة ٥/٣٠ من يوم ١١ آذار/مارس، وبعد مفاوضات مع الزعيمين والدول الضامنة دامت أكثر من ١٩ ساعة، أعلنت أنه لا يوجد أي اتفاق من هذا القبيل وأن العملية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بلغت نهاية الطريق عند هذا الحد. ومن المقرر أن يغلق، خلال نيسان/أبريل، مكتب مستشاري الخاص في قبرص الذي افتتح قبل المحادثات المباشرة.

حجم الجهد

١٥ - يمكن تقدير حجم الجهد المبذول لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية شاملة بالاستعانة ببعض الإحصاءات البسيطة. فخلال المفاوضات، التقيت مع الزعيمين في ١١ مناسبة من بينها زيارتي لقبرص في أيار/مايو ٢٠٠٢ ورحلتي إلى تركيا واليونان وقبرص في شباط/فبراير ٢٠٠٣. واستضاف مستشاري الخاص ٥٤ اجتماعا منفصلا خلال مرحلة المفاوضات غير المباشرة، و ٧٢ اجتماعا جرت فيها مباحثات مباشرة والتقى كل من الزعيمين فيما يربو على مائة مناسبة خلال الفترة بأكملها. وقام مستشاري الخاص بزهاء ٣٠ رحلة إلى اليونان وتركيا. وقام بعشرات الرحلات إلى عواصم الدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الأوروبية في بروكسل والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وبخاصة الدول التي تتولى الرئاسة كل ستة أشهر). وقدم أيضا إحاطات إلى أعضاء مجلس الأمن في مناسبات متكررة خلال الفترة بأكملها.

١٦ - وبلغت ميزانية الجهد الذي اضطلعت به على امتداد الفترة ٣ ١٤٨ ٥٠٠ دولار. وألف مستشاري الخاص فريقا أساسيا يضم عددا من موظفي الفئة الفنية يتراوح بين اثنين وأربعة موظفين وموظفا أو اثنين من فئة الخدمات العامة. وتلقى ذلك الفريق مساعدة من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة من بينها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام (بما في ذلك قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص) ومكتب الشؤون القانونية وإدارة شؤون الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (بما يشمل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في قبرص)، ومن عدد من الاستشاريين الذين انضموا إلى فريق مستشاري الخاص في الشهرين الأخيرين للإشراف على عمل اللجنتين الفنييتين، من بينهم استشاري معار من اللجنة الأوروبية. وأعلنت بلدان عدة من بينها ألمانيا وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة تأهبها لإيفاد خبراء للمساعدة على إضفاء اللمسات الفنية الأخيرة على العملية المفضية إلى إجراء استفتاء في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. ووافق عشرات من القضاة الدوليين المرموقين

على أن تؤخذ أسماؤهم في الاعتبار من أجل التعيين في محكمة عليا انتقالية إذا تم التوصل إلى اتفاق على طرح الخطة للاستفتاء.

١٧ - ويقع الاقتراح الذي تقدمت به في ١٩٢ صفحة تتناول الموضوع الأساسي بالإضافة إلى ٢٥٠ صفحة تضم قوانين موضوعة في صيغتها النهائية. وبحلول ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ كان معروضا على اللجنتين آنفة الذكر ٦٠٠٠ صفحة تضم مشاريع القوانين اللازمة لوضع الخطة في صيغتها النهائية فضلا عن قوائم تضم ١٩٥٤ معاهدة وصكا. وأجريت، بموافقة الزعيمان، مسابقة لاختيار العلم والنشيد الوطني أدارتها الأمم المتحدة وتقدم فيها زهاء ٥٠ مشاركا بما مجموعه ١٥٠٦ تصميمات للعلم و ١١١ نشيدا مقترحا.

الحلول المفضلة لدى الطرفين

١٨ - كانت المواقف أو الآراء الأولى لدى الطرفين خلال المحادثات غير المباشرة والمحادثات المباشرة متباعدة بشدة حول جميع المسائل الرئيسية، حيث حيد السيد كليريدس، مستشهدا بقرارات مجلس الأمن، حلا قائما على تأسيس دولة لقرص ذات سيادة واحدة وشخصية دولية واحدة وجنسية واحدة تجمع بين طائفتين متساويتين من الناحية السياسية حسبما ورد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في ظل اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين، بينما أثر السيد دنكتاش حلا يتفق مع ما اعتبره حقائق الواقع، إذ اقترح إقامة اتحاد كونفيدرالي لقرص تؤسسه دولتان ذواتا سيادة قائمتان مسبقا. وتكون لهذا الاتحاد الكونفيدرالي شخصية قانونية دولية واحدة على أن يقتصر نطاق سيادته على المدى الذي تسمح به له الدولتان المؤسستان. ولكنه كان قد نَحَى مصطلح "الكونفيدرالية" جانبا عندما أتى وقت المحادثات المباشرة ليتحدث عن دولة جديدة في قرص تقوم على أساس من الشراكة مع بقاء المفهوم العام دون تغيير. وكان الخلاف واضحا، فالسؤال الذي كان يتردد هو هل يتمثل الحل في دولة واحدة قائمة بالفعل وتظل قائمة وتتحول إلى اتحاد فيدرالي في إطار دستور جديد، أم أن دولتين قائمتين مسبقا تؤسسان هيكلا كونفيدراليا أو تشاركيا جديدا؟ وتحول الخلاف إلى عقدة مستعصية تتشابك فيها مسائل تتعلق بالمفاهيم والمصطلحات سأعود إلى مناقشتها فيما يلي.

١٩ - وواكبت هذا الاختلاف في الرؤية العامة خلافات كبيرة في الرأي حول جميع القضايا الأساسية. ففيما يتعلق بالحكم، أكد القبارصة اليونانيون ضرورة أن يكون الحل ممكن التطبيق وأن يحقق الوحدة، واقتروا إقامة حكومة اتحادية مستقلة عن كلا الطائفتين ويستند تمثيل كل طائفة منهما فيها في المقام الأول إلى نسبتها في عدد السكان، على أن تشارك كلتاها مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات. ورأوا أن يستند هذا النظام إلى دستور

اتحادي، بينما أكد القبارصة الأتراك ضرورة منع الهيمنة وحاجتهم إلى الاحتفاظ بمركزهم المستقل وهويتهم المنفصلة، فعارضوا وجود أية مؤسسات مركزية مستقلة عن الطائفتين، واقترحوا بدلا من ذلك إقامة قنوات للتعاون والتنسيق بين مؤسسات دولتين منفصلتين ومتجاورتين، مع المساواة العددية واتخاذ القرارات بتوافق الآراء، ورأوا أن يستند ذلك النظام إلى معاهدة دولية وتحكيم دولي في حالة الخلاف.

٢٠ - وفيما يتعلق بالأمن، كان الجانب القبرصي اليوناني، من واقع الذكرى المريرة لتجربة عام ١٩٧٤، يجذب من الناحية المثالية أن تكون الجزيرة مجردة تماما من السلاح مع انسحاب جميع القوات الأجنبية (و "المستوطنين" الأجانب) ووضع قوة دولية لحفظ السلام تستمد ولايتها من الأمم المتحدة. أما الجانب القبرصي التركي، فكان، من واقع ذكرياته المريرة بالمثل للفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٤، لا يثق كثيرا بالأمم المتحدة ويؤثر توسيع نطاق حقوق الدول الضامنة وأن تضع كل منها وحدات كبيرة من قواتها في الدولة التي تضمنها من الدولتين المؤلفتين للاتحاد. وكان كل جانب يشعر بأنه عرضة للخطر من عدو محتمل يفوقه عددا، حيث كان القبارصة اليونانيون يخشون العملاق التركي، بينما كان القبارصة الأتراك يخشون العملاق القبرصي اليوناني.

٢١ - ومن ناحية الإقليم، بدأ الجانب القبرصي اليوناني من موقف قائل بأن ضرورة إيجاد تسوية جوهرية بهذا الشأن لها ما يبررها بالنظر إلى اختلال التناسب في المساحة الإقليمية وطول الساحل اللذين يخضعان في الوقت الراهن لسيطرة القبارصة الأتراك وتركيا، وكذا بالنظر إلى رغبة القبارصة اليونانيين في تمكين المشردين من العودة إلى ديارهم في ظل إدارة قبرصية يونانية. واكتفى الجانب القبرصي التركي بالحديث عن تعديلات طفيفة على امتداد المنطقة العازلة متدرعا بمرور ٣٠ عاما استقر خلالها الأشخاص في الأماكن التي يقيمون بها مع تقديم قوائم طويلة من المعايير التي تمنع بالفعل من إجراء أية عملية جوهرية لنقل السيطرة على الأراضي.

٢٢ - وإذا استشهد الجانب القبرصي اليوناني بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وبمبادئ المقررات المشتركة (للاتحاد الأوروبي) وبواقع العالم في العصر الحديث وبضرورة التوصل إلى تسوية تترأى فيها للعيان روح العدالة حتى يُكتب لها الدوام، أعرب عن رغبته في التوصل إلى تسوية قائمة على أسس حرية التنقل وحرية الاستيطان وحق المشردين في العودة إلى ديارهم. بينما جادل القبارصة الأتراك بأن انعدام الثقة بين الجانبين، وضرورة إقرار الأمن، وحقائق الواقع السائد في الجزيرة، والفوارق العددية والاقتصادية بين الجانبين، ومبدأ

الانقسام إلى منطقتين أمور تعني ضرورة تصفية المطالبات المتعلقة بالملكيات بانتهاج خطة شاملة للتبادل والتعويض وضرورة إخضاع حرية التنقل والإقامة إلى نظام صارم.

المحادثات غير المباشرة

٢٣ - عجز الزعيمان خلال فترة السنوات الثلاث الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن تسوية خلافاتهما حول أية مسألة هامة ناهيك عن مجموع القضايا. والعلة في رأيي لم تكن استحالة الوصول إلى حل، بل كان مرجعها أنه لم تجر قط تقريبا أية مفاوضات بأسلوب الأخذ والعطاء. وكان الأمر بالأحرى ضربا من التشاحن حول الإجراءات والتلاعب بالألفاظ وتعبئة الأوهام والمرور بأزمات صغيرة دون التطرق إلى معالجة صلب الموضوع بجهود واعدة إلا لماما في محاولات لم يقدر لها الاستمرار. وقد سعيّت مع مستشاري الخاص إلى التماس سبل لمساعدة الطرفين على تجاوز هذا المستوى من الحوار والدخول في مفاوضات حقيقية، لكن سعيينا لم يلق حظا كبيرا من النجاح.

٢٤ - وربما كانت العقبة الرئيسية التي اعترضت سبيل التفاوض هي قضية المركز. فالسيد دنكتاش جادل بأنه من المضر بالجانب القبرصي التركي أن تحظى جمهورية قبرص بالاعتراف بينما لا تحظى "الجمهورية التركية لشمال قبرص" بالاعتراف. وأنحى باللائمة على قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن قائلًا إن هذه القرارات ستقيدني أنا ومستشاري حتما بنهج يغفل "الحقائق" ولا يمكن له، مهما حاولنا، أن يكون محايدا بحق. ولم يكن الحرص الشديد على مراعاة تساوي مركزي الزعيمين في المحادثات التي تدور تحت رعايتي عاملا في تخفيف بوعث قلق السيد دنكتاش بشأن عدم التساوي في مركزيهما خارج قاعة المفاوضات. ورغم ما بذلته من جهود صادقة، لم أتمكن قط من إقناع السيد دنكتاش بأن "حقائق" مشكلة قبرص ليست قاصرة على الواقع القائم على الأرض، بل تشمل واقع القانون الدولي والسياسة الدولية؛ وأن لكلا الجانبين مواطن من القوة والضعف في قضايا معينة؛ وأن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل هو التفاوض حول تسوية تعالج جميع المسائل بأساليب مبتكرة على نحو يرتضيه كلا الطرفين، بما يشمل مسألة المركز.

٢٥ - وقد تحتم اللجوء إلى صيغة التفاوض غير المباشر بسبب موقف السيد دنكتاش الراض لمقابلة السيد كليريدس وجها لوجه ما لم يعترف بوجود "الجمهورية التركية لشمال قبرص". وخلال المحادثات غير المباشرة التي كان الهدف منها تمهيد الساحة للدخول في مفاوضات مجدية تؤدي إلى التوصل إلى تسوية شاملة، جادل بضرورة التسوية بين الطرفين، أي ضرورة الاعتراف بوجود دولتين ذاتي سيادة في الجزيرة، حتى يمكن إعداد المفاوضات بالصورة المناسبة. وقد دفع بي هذا الشرط المسبق للدخول في مناقشة للمسائل إلى أن أوجه

البيان التالي إلى الزعيمين في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في مستهل الدورة الرابعة للمحادثات عن قرب:

”اشترك الطرفان القبرصيان اليوناني والتركي منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في محادثات غير مباشرة لتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مجددة تؤدي إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وإنني اعتقد أن الوقت قد حان الآن للمضي قدماً.

”وقد حرصت في سياق هذه المحادثات على أن تحدد الطرفين رغبة مشتركة في أن يحققا عن طريق مفاوضات يمثل فيها كل منهما جانبه - ولا أحد سواهما - باعتبارهما صنوين سياسيين، تسوية شاملة تنص على إقامة شراكة جديدة بيننا على أساسها مستقبلاً أفضل يسوده السلام والأمن والرخاء على أرض جزيرة موحدة.

”ومن منطلق هذه الروح وبغرض الإسراع بعجلة التفاوض في إطار من النوايا الحسنة وبدون شروط مسبقة حول جميع القضايا المطروحة عليهما، فقد خلصت إلى حتمية وضرورة الاعتراف الصريح بالمركز المتساوي للطرفين في التسوية الشاملة التي ستضمن نتائج المفاوضات المفصلة اللازمة لترجمة هذا المفهوم إلى أحكام واضحة وعملية“.

٢٦ - وكان لهذه الكلمات، التي صدرت في صورة بيان صحفي، غرضان، أولهما توضيح أن مسألة المركز أمر ينبغي أن يعالج في إطار شروط تسوية شاملة يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض بين طرفين متكافئين على مائدة المفاوضات، ولدى التوصل إلى تلك التسوية، وثانيهما توضيح أن الإصرار على الحصول على مركز مرض كشرط مسبق للدخول في مفاوضات مجددة أمر ليس له ما يبرره وأن الطريق من ثم بات ممهداً أمام المفاوضات لكي تبدأ بصورة جدية. وقد اعترض السيد كليريدس بشدة على هذا البيان (وأيدته في ذلك فيما بعد مجلسه التشريعي)، ولكنه ظل داخل العملية بعد الحصول على إيضاحات بهذا الشأن.

٢٧ - وبعد صدور بيان ١٢ أيلول/سبتمبر، زاد السيد دنكتاش إلى حد ما من مستوى مشاركته. وقد اقترح مستشاري الخاص، بناء على بعض التصورات المبدئية التي كان قد طرحها على الطرفين في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، عدة أفكار بشأن القضايا الأساسية حتى ينظرها، وهي أفكار اختمرت وعادت إلى الظهور في المحادثات المباشرة وأصبحت لبنات هامة في المقترح الذي تقدمت به في عام ٢٠٠٢. ولئن مانع السيد كليريدس في المشاركة في معالجة الافتراضات المطروحة، فقد أبدى استعداداً للترشح بعض الشيء عن مواقفه الأولية. ولم يقبل السيد دنكتاش بأن الأرض باتت الآن ممهدة لإجراء مفاوضات مجددة مستشهدة بوجه خاص برد فعل السيد كليريدس على بيان ١٢ أيلول/سبتمبر، وفي حين أبدى استعداداً

للنظر في بضع الأفكار التي طرحها مستشاري الخاص حول بعض القضايا، لم يبد الكثير من المرونة وأظهر عدم ارتياح متزايد بشأن طبيعة مضمون العملية.

٢٨ - وقرابة انتهاء الدورة الخامسة من المحادثات غير المباشرة في جنيف، التقيتُ بالزعمين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وعرضت عليهما بعض الملاحظات الشفوية الخاصة حول الإجراءات والمضمون - وكان من بين ما أشارت إليه تلك الملاحظات التأكيد من جديد على ما ورد في بياني المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١). وبعد هذه الملاحظات، التي لم تكن تمثل مقترحاً، أعلن السيد دنكتاش أن المحادثات غير المباشرة "وافتها المنية" ولم يقبل دعوتي إلى عقد دورة أخرى من المحادثات غير المباشرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولتأييد موقف السيد دنكتاش، سيقى على الملام مغالطات كبرى في عرض ملاحظاتي الشفوية، وظل السيد دنكتاش مصراً على موقفه رغم الجهود التي بذلها مستشاري الخاص لتصحيح هذه الأفكار الخاطئة. وكان من شأن عدم استئناف المحادثات أن انقضى عام ٢٠٠١ في نهاية المطاف دون إجراء أية مفاوضات ذات شأن حول مشكلة قبرص.

٢٩ - ورغم ما أبدته الحكومة التركية من دلائل مشجعة في صيف عام ٢٠٠١، واجتماعي بالسيد دنكتاش في سالزبورغ في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، رفض السيد دنكتاش دعوتي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى إجراء جولة جديدة نشطة من المفاوضات حيث أصر كشرط لاستئناف المحادثات على ضرورة العدول عن ملاحظاتي الشفوية التي أدليت بها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وعلى أن يصبح بيان ١٢ أيلول/سبتمبر الأساس الوحيد للمحادثات.

البعد المتعلق بالاتحاد الأوروبي

٣٠ - على امتداد عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، تمثل أحد العناصر الهامة التي تشكّل منها موقف السيد دنكتاش، المدعوم من تركيا، في أن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي يُعد إجراء غير مشروع، طالما أن تركيا ليست عضواً في الاتحاد، وطالما أن القبارصة الأتراك لم يوافقوا على الانضمام. ويطعن الجانب القبرصي اليوناني في صحة الأسس القانونية لهذا الموقف ويرفضها الاتحاد الأوروبي. وظل السيد دنكتاش يعارض انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، ويشكك في استصواب حل المشكلة القبرصية قبل صدور قرارات بشأن توسيع نطاق الاتحاد.

(١) نص تلك الملاحظات متاح في الأمانة العامة، ويمكن الاطلاع عليه عند الطلب.

٣١ - وأجرى مستشاري الخاص، خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، اتصالات عديدة مع المسؤولين في اللجنة الأوروبية، وتناول معهم بشكل رئيسي مسألة كيفية أخذ شواغل القبارصة الأتراك في الاعتبار في سياق انضمام قبرص بعد إعادة توحيدها إلى الاتحاد الأوروبي. وبدا واضحا لي، في ظل التفاوتات الاقتصادية والعديدية، أن تطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي بدون قيود في الشمال سيثير اشكالات بالنسبة للقبارصة الأتراك، مما سيستدعي وضع ترتيبات خاصة لقبرص، التي تنفرد من بين البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بكونها بندا من البنود الدائمة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولأنها خارجة من فترة صراع. وقد قمتُ شخصيا بتوضيح هذه النقاط في أيار/مايو ٢٠٠١ في نداء موجه إلى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي^(١).

٣٢ - وأعربت عن ترحيبي برد الاتحاد الأوروبي على ذلك النداء، وعلى وجه الخصوص ترحيبي بسياسته التي أوجزها رئيس اللجنة الأوروبية أثناء زيارة له إلى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بقوله إن الاتحاد الأوروبي، بما له من تشريعات، لن يشكل على الإطلاق عائقا أمام إيجاد حل لمشكلة قبرص، وأن الاتحاد الأوروبي سيتقبل ما سيتفق عليه الجانبان من ترتيبات في سياق تسوية سياسية^(٢).

المباحثات المباشرة

٣٣ - أعلن السيد دنكتاش، أثناء الاجتماع المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والذي اتفق فيه الزعيمان على بدء مباحثات مباشرة، عن حدوث تحول هام في موقفه تجاه الاتحاد الأوروبي. وقال إنه أحاط علما ببيانات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتقبله لشروط تسوية سياسية. وقال إن الجانب القبرصي التركي سيؤيد عضوية "الشراكة القبرصية" في الاتحاد الأوروبي، في إطار شروط تسوية، شريطة الإبقاء على "التوازن" الذي أنشئ بموجب معاهدات عام ١٩٦٠ بين تركيا واليونان فيما يتعلق بقبرص. كما أفصح السيد دنكتاش علنا عن أنه يحاول التوصل إلى اتفاق بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٣٤ - وقد أدى اجتماع ٤ كانون الأول/ديسمبر، وبيانات السيد دنكتاش، وعبور الزعيمين للمنطقة العازلة، وهو أمر لم يحدث من قبل، وإن كان بغرض المشاركة في

(٢) أعلنت سياسة الاتحاد الأوروبي، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في استنتاجات رئاسة المجلس الأوروبي في أشبيلية، على النحو التالي: "سيتقبل الاتحاد الأوروبي شروط ... تسوية شاملة في معاهدة الانضمام، بما يتماشى مع المبادئ التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي: سيتعين على قبرص، بوصفها دولة عضو، أن تتحدث بصوت واحد وأن تكفل التطبيق الصحيح لقانون الاتحاد الأوروبي. وسيقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة مالية كبيرة دعما لتنمية الجزء الشمالي من الجزيرة الموحدة".

مناسبات اجتماعية، وكذلك بدء المباحثات المباشرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، إلى ارتفاع في التوقعات له ما يبرره. وشكلت العلاقة الشخصية الوطيدة بين الزعيمين عنصرا إيجابيا في المباحثات، بالرغم من أنهما اتخذا نهجين مختلفين تماما في المفاوضات.

٣٥ - وأعرب السيد كليريدس عن اعتقاده بأنه يتعين على الزعيمين، بعد أن أكدا موقفيهما من المسائل المطروحة، أن يحجما عن تكرار ذكر وجهات نظرهما أو مناقشة حدارتها. واقترح بدلا عن ذلك، أن يوضح كل زعيم النقاط التي يمكن أن يبدي فيها مرونة والنقاط التي لا يمكن أن يكون فيها مرنا، وأن يدخل في عملية أخذ وعطاء فيما يتعلق بمجموع المسائل الجوهرية، وأن يساعد كل منهما الآخر فيما يتعلق بمعالجة شواغلها الأساسية. ولكي تتحقق تلك الغاية، أبدى السيد كليريدس استعدادا لأن يكون منفتحا بشأن عدد من المسائل، لكي يجعل موقفه أكثر مرونة بدرجة تفوق كثيرا موقفه عند نقطة البداية الذي ذكرته من قبل.

٣٦ - وكان من رأي السيد دنكتاش، أنه يتعين على الطرفين أن يتوصلا أولا إلى فهم مشترك فيما يتعلق برؤيتهما للتسوية - أي أنه ينبغي أن يتلاقيا على النتيجة النهائية الأساسية - قبل الخوض في تفاصيل المسائل الجوهرية. وبالرغم من أن السيد كليريدس أبدى اعتراضا قويا على هذا النهج، فإن اجتماعات عديدة لم تخرج عن كونها مناقشات لرؤى الجانبين. وكانت المناقشات تنتهي عادة بالعودة إلى مناقشة الماضي ولم يحرز أي تقدم يذكر في التقريب بين وجهتي نظر الطرفين. وكان السيد دنكتاش مستعدا لمناقشة المسائل الجوهرية عوضا عن الدخول في عملية تبادل للآراء، مفضلا عادة تكرار توضيح مواقفه منها، مستعينا بنصوص معدة في معظم الأحيان، ولكنه لم يكن مستعدا لأن يناقش بأي شكل إيجابي المسألة الأساسية المتعلقة بالأرض ما لم تعالج مسألة السيادة. ومن جانبه، أوضح السيد كليريدس، الذي كان حريصا على أن تجري المفاوضات بشأن الأرض والممتلكات، أنه مستعد لأن يتحلى بالمرونة في مسألة الممتلكات، إذا ما تمكنت الغالبية العظمى من القبارصة اليونانيين من العودة إلى ديارهم في ظل الإدارة القبرصية اليونانية.

٣٧ - وأسفرت الفترة التي سبقت الموعد الأولي المستهدف وهو حزيران/يونيه، عن حدوث بعض التقدم في عدد قليل من المسائل، بما في ذلك صلاحيات السلطة المركزية والأمن. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، اتفق الزعيمان بشكل مؤقت في أواخر أيار/مايو، على بعض النقاط الأساسية، لكن السيد دنكتاش بعد إجراء مشاورات مع تركيا، اعترض على بعض العناصر الأساسية في ذلك الاتفاق، مما دفع السيد كليريدس إلى الإصرار على وضع جميع النقاط التي جرى الاتفاق عليها بشكل مؤقت داخل أقواس باعتبارها نقاطا لم يتفق

عليها. وجرت مناقشة هامة بشأن مسألة المواطنة، بما في ذلك مسألة مواطنة القادمين من تركيا واستقروا في قبرص منذ عام ١٩٧٤، لكن السيد دنكتاش لم يتابع تلك المسألة.

٣٨ - وبينما كان من البديهي أن الاستعانة بطرف ثالث هو أمر مرغوب فيه، بل لا غنى عنه، من أجل مساعدة الطرفين على دفع العملية إلى الأمام، فإن السيد دنكتاش، الذي اقترح في البداية عقد مباحثات مباشرة بدون حضور طرف ثالث، أبدى مقاومة قوية لأن يكون للأمم المتحدة دور جوهري في المسألة. وقد حصل على دعم تركيا الكامل في هذا الأمر. ومما يؤسف له، فيما يتعلق بهدف التوصل إلى اتفاق في وقت مناسب لانضمام قبرص بعد توحيدها إلى الاتحاد الأوروبي، أن موقف السيد دنكتاش أثناء المباحثات المباشرة لم يكن ثابتاً، وكان كلامه في أحيان كثيرة متناقضاً مع البيان الذي أدلى به في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن عضوية الاتحاد الأوروبي.

٣٩ - وفي محاولة لدفع العملية إلى الأمام وإضفاء سمة الإلحاح عليها، سعى مستشاري الخاص لمساعدة الطرفين بطريقة لا تؤثر سلباً على قدرة الزعيمين على التفاوض بحرية. فعقد عدداً من الاجتماعات لم يصحب الزعيمين فيها معاونيهما، والتي نظمت بحيث تتسم بالإقلال من الخطابة وزيادة الصراحة. وأسفرت تلك الاجتماعات عن بعض بوارج التقدم - التي لم تدم، للأسف، بعد انتهاء هذه الاجتماعات إلا نادراً، مع عودة الاجتماعات اللاحقة إلى مساجلات عن التاريخ ووجهات النظر.

٤٠ - وعقد مستشاري الخاص أيضاً لقاءات مع كل زعيم وفريق معاونيه، ناقشت خلاله الأمم المتحدة مع الطرفين طرائق مبتكرة يمكن من خلالها معالجة المسائل التي تكتنفها صعوبات خاصة، بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي يسود تفكيرهم.

٤١ - وبعد انقضاء موعد حزيران/يونيه المستهدف دون تحقيق تقدم ملموس، بدأ مستشاري الخاص تقديم مقترحات بشأن صيغ حلول وسط أثناء الاجتماعات، وأعد قائمة بالأعمال التي لم تُنجز بعد، واقترح برنامج عمل للزعيمين كي يشرعوا فيه عند استئناف المباحثات عقب انقضاء عطلة شهر آب/أغسطس. وبالرغم من عدم توصل الزعيمين إلى أي اتفاق بعد استئناف المباحثات، فقد استطلعت بعض المسائل التي ظلت مغفلة حتى تلك اللحظة - مثل الكيفية التي يمكن أن تأخذ الأمور بها طابعا جديداً، والطرائق التي يمكن استخدامها لإيجاد عناصر تكفل استمرار الطرفين في تلك المرحلة ذات الطابع الجديد، ونوعية الهياكل الحكومية الانتقالية، والنهج التي ينبغي اتباعها لمعالجة مسألتي الأرض والممتلكات في إطار واحد.

٤٢ - وأصبح من الواضح تماما في ذلك الوقت، أن الزعيمين لن يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق إذا تُركا لشأئهما. غير أن العملية أتاحت للأمم المتحدة الفرصة لفهم موقفيّ الزعيمين بالتفصيل، والوقت اللازم لمدّ الجسور بينهما بطريقة تراعى فيها معالجة الشواغل والاحتياجات والمصالح والأمني الأساسية المشروعة لكلا الجانبين دون تعارض. وعليه فقد نظرت باهتمام في مسألة تقديم اقتراح كتابي. وبالإضافة إلى المبدأ المتعلق بهذه المسألة، فإن توقيتها أمر بالغ الحساسية نظرا لتضارب الجدول الزمني: فالسيد دنكتاش في فترة نقاهة بعد أن أجريت له جراحة في القلب في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، وإجراء الانتخابات التريكية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، وانعقاد المجلس الأوروبي في كوبنهاغن في ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وبوادر بدء حملة لاختيار خليفة لكليريدس.

عرض الخطة

٤٣ - قدمت إلى الطرفين والدول الضامنة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ "أساسا للاتفاق على تسوية شاملة لمشكلة قبرص". وقد أعد هذا الاقتراح بطريقة تمكن الزعيمين من توقيع "تسوية شاملة للمشكلة القبرصية" من صفحتين، جوهرها أن يتعهدا بالانتهاء من مفاوضات، بمساعدة الأمم المتحدة، على أساس الأجزاء المضمونية من الخطة، بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وطرح الخطة لإقرارها في استفتاءين منفصلين يجريان في آن واحد يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. وكان من شأن هذا أن يخلق وضعاً جديداً ويفضي إلى توقيع قبرص المعاد توحيدها على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٤٤ - وطلبت إلى الطرفين إبلاغي رأيهما المبدئي في غضون أسبوع. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أبلغني السيد كليريدس في رسالة منه استعداده للتفاوض بشأن اقتراحي ولكنه طلب بعض التوضيحات. وطلب السيد دنكتاش مزيداً من الوقت للتشاور ثم أبلغني في رسالة وجهها إليّ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ استعداده للتفاوض على اقتراحي ولكنه أشار إلى أن القلق يساوره بشأن عناصر جديدة. ولم يدع تأخر رد السيد دنكتاش متسعاً من الوقت للتفاوض قبل مؤتمر قمة كوبنهاغن. ومع ذلك، قدم إليّ الزعيمان كتابة، بناء على طلبي، رأيهما بشأن مضمون الوثيقة، وبخاصة المسألة الأساسية التي طلبت منهما تركيز اهتمامهما عليها، وعاد السيد دنكتاش في النهاية إلى قبرص يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٤٥ - وقام مستشاري الخاص خلال الوقت المتبقي قبل عقد قمة كوبنهاغن بإجراء مشاورات على مدار الساعة مع كلا الزعيمين، وكذلك مع تركيا واليونان؛ كما عقد

أعضاء فريق الأمم المتحدة مباحثات تفصيلية مطولة مع مستشاري الزعيمين. وتضمن نهجنا مبدأ رئيسيا هو أنه ينبغي المحافظة على التوازن العام للخطة في حالة تقديم الأمم المتحدة لخطة منقحة (بالمقارنة باتفاق الزعيمين فيما بينهما على تغييرات معينة. ومما يؤسف له أن المدخلات المضمونية التي قدمها الجانب القبرصي التركي كانت بالغة العمومية ومفاهيمية إلى حد بعيد - مما حدا بالأمم المتحدة إلى استقاء التحسينات المحددة التي يتعين إدخالها من الشواغل المعلنة من جانب قطاع عريض من المجتمع المدني القبرصي التركي.

٤٦ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، طرحت صيغة ثانية لخطتي لرأب الفجوات المتبقية بين الطرفين. وقد دعوت الزعيمين للذهاب إلى كوبنهاغن في ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر على أمل التوصل إلى اتفاق قبل أن يقوم المجلس الأوروبي باتخاذ قرارات بشأن توسيع العضوية كما طلبت من الدول الضامنة إيفاد ممثلين إلى كوبنهاغن.

٤٧ - ولم يحضر السيد دنكتاش مؤتمر قمة كوبنهاغن، وإنما أوفد ممثلا له بعد تدخل شخصيا. وأبلغ الممثل، السيد تحسين إرتو رولو لو، مستشاري الخاص أنه مخول لتوقيع اتفاق إذا ما قرر السيد دنكتاش ذلك. غير أن السيد إرتو رولو أبدى تصلبا بشأن المضمون - وهو موقف أيدته التصريحات التي أدلى بها السيد دنكتاش في أنقرة في ذلك الوقت. وقد أتت تركيا من ناحيتها إلى مؤتمر القمة ومعها سياسة تسعى إلى ربط تسوية المسألة القبرصية برؤية تركيا للاتحاد الأوروبي. بينما تركزت المشاورات بين مستشاري الخاص والمسؤولين الأتراك على القضية الإقليمية فحسب ولكن لم تتم متابعتها. واتخذ السيد كليريدس موقف عدم الالتزام بشيء؛ ونظرا للموقف السلبي من جانب السيد دنكتاش، أصبحت مسألة توقيع الجانب القبرصي التركي من عدمه مسألة نظرية أما والحال كذلك، قررت أنا نفسي عدم الحضور بمجرد أن اتضح أنه لن يتسنى التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن وإن بدا الاتفاق وشيكا. بيد أن الفرصة سنحت لي لكي ألح على الزعيم التركي السيد رجب طيب إردو آن بشأن عجلة المسألة، عندما اتصل بي في نيويورك في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

٤٨ - غير أن ضياع الفرصة في كوبنهاغن لا يعني نهاية الجهد المبذول. بل على العكس، طلب كل من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي إلى الطرفين محاولة التوصل إلى اتفاق بحلول ٢٨ شباط/فبراير - وهو الموعد المتوخى في خطتي لاستكمال جميع جوانب الخطة. واقترحت أن يأخذ التفاوض ثلاثة مسارات: فيركز الزعيمان على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المضمونية، التي أملت أن تقتصر على مسألة رئيسية واحدة أو اثنتين؛ وتركز تركيا واليونان اهتمامهما على التوصل إلى اتفاق وتضعان الجوانب الأمنية للخطة في صيغتها النهائية؛ وتعين اللجنتين الفنييتين، اللتين اتفق في ٤ تشرين الأول/أكتوبر على إنشائهما، وتبدأ

اجتماعهما دون إبطاء لوضع الصيغة النهائية للقوانين وقائمة المعاهدات على أساس خطتي المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

٤٩ - واستؤنف المسار الأول للمفاوضات في منتصف كانون الثاني/يناير، بعقد اجتماعات بين الزعيمين ثلاث مرات في الأسبوع. وخلال المفاوضات، سعى السيد دنكتاش إلى إدخال تغييرات على الخطة، يؤدي بعضها إلى تغيير جذري في المفاهيم الرئيسية، ويتعلق بعض آخر بالتفاصيل. وكانت من بين المطالبات بعض المقترحات الأساسية التي أبرز أهميتها أيضا المفاوضات الأتراك في مشاورات مطولة وتفصيلية مع مستشاري الخاص. وسعى السيد كليريدس أيضا إلى إدخال تغييرات تعتبر بوجه عام في حدود الخطة. ولم يحرز في هذه المحادثات سوى تقدم مضموني ضئيل، ولكن السيد كليريدس أبدى للسيد دنكتاش استعداداه لتوقيع الخطة كما هي إذا لم يمكنهما الاتفاق على التغييرات حتى نهاية شباط/فبراير.

٥٠ - ولم يكن المسار الثاني أكثر نجاحا. فقد فاتحت حكومة اليونان حكومة تركيا مرتين بشأن بدء المحادثات المتعلقة بالمسائل الأمنية دون جدوى؛ وفي نهاية الأمر، اجتمع ممثلو الحكومتين في أنقره في ٢١ شباط/فبراير، ولكن المباحثات لم تسفر عن اتفاق أو إحراز تقدم. ووفق المتفق عليه من قبل، غادر مستشاري الخاص قبرص إلى أنقره لتلقي إحاطة مشتركة من الوفدين المشتركين في المحادثات؛ ولكن ممثل تركيا لم يوافق على عقد إحاطة مشتركة وتلقى مستشاري الخاص إحاطة منفصلة من كل من الوفدين.

٥١ - وأفضى المسار الثالث إلى إحراز تقدم معقول، حيث توصلت اللجنتان الفنيان إلى اتفاق بشأن بعض المسائل الهامة وأعدتا، خاصة من الجانب القبرصي التركي، عددا ضخما من مشاريع القوانين لتعرض للنظر وتوضع في صيغتها النهائية. وأحرزت لجنة المعاهدات بعض التقدم، شمل إعداد قوائم بالمعاهدات والصكوك للنظر فيها، ولكن مسائل متعلقة بالمبدأ جعلت من الصعب إحراز تقدم حقيقي.

٥٢ - وخلال تلك الفترة، وافق الزعيمان على أن يأذنا للأمم المتحدة بإجراء مسابقة لوضع علم ونشيد وطني لقبرص الموحدة ضمن الخطة التي ستطرح للاستفتاء. كما وافق الزعيمان على أن تتصل الأمم المتحدة بالقضاة المحتملين للمحكمة العليا الانتقالية وتعد قائمة بالمرشحين للنظر فيها. ولم يرد الزعيمان على طلبات مستشاري الخاص المتكررة لإبداء رأيهما في قائمة القضاة التي أحيلت إليهما أو تعيين أعضاء اللجنة التي ستختار العلم والنشيد الوطني (رغم ضخامة الاستجابة الشعبية للمسابقة).

٥٣ - وقد توقفت المفاوضات لفترة قصيرة بسبب انتخابات الرئاسة، التي انتخبت فيها السيد تاسوس بابا دوبولوس خلفا للسيد كليريدس. وعقب الانتخابات، اشترك مستشاري

الخاص في مشاورات مكثفة مع السيد بابا دوبولوس - مثل التي أجراها مع السيد دنكتاش وتركيا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وشدد السيد بابا دوبولوس على أن سياسته استمرار لسياسة السيد كلريدس، وأشار إلى عدم رغبته في إعادة فتح مناقشة المفاهيم الرئيسية للخطة أو المسائل التي اتفق عليها أساسا بالفعل. وأثار عدة شواغل بشأن قابلية الخطة للتطبيق وبشأن تنفيذها. لم يجتمع السيد بابا دوبولوس والسيد دنكتاش إلى وقت أن وصلت إلى قبرص.

٥٤ - وخلال الأسبوع الأخير من شباط/فبراير، قمت بزيارة تركيا واليونان وقبرص، وفي ٢٦ شباط/فبراير قدمت رسميا صيغة ثالثة لخطتي المعنونة "أساس للتسوية الشاملة لمشكلة قبرص"، اعتقدت أنها ينبغي أن تكون الأخيرة. وقبيل الزيارة شارك مستشاري الخاص في كتابة التغييرات الهامة التي كانت في ذهني. وتضمنت هذه الصيغة مزيدا من التنقيحات، التي تعالج بخاصة المطالب الأساسية للجانب التركي، وتلي في نفس الوقت عدة شواغل للجانب القبرصي التركي، من أجل الحفاظ على التوازن العام للخطة. كما قمت بسد جميع الثغرات المتبقية في الأجزاء الأساسية من الخطة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسائل الأمن التي لم يمكن لتركيا واليونان الاتفاق بشأنها.

٥٥ - وحضرت اجتماعا مشتركا مع السيد كليريدس والسيد دنكتاش والسيد بابا دوبولوس في ٢٧ شباط/فبراير. ونظرا إلى أنه لن يكون هناك متسع من الوقت إذا أجري استفتاء في ٣٠ آذار/مارس، ونظرا لضآلة احتمالات توصل الزعماء في محادثات إضافية إلى اتفاق بشأن التغييرات التي تدخل على الخطة، اقترحت أن يتفقوا على طرح الخطة للاستفتاء في استفتاءين منفصلين يجريان في آن واحد في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ على النحو المتوخى في الخطة. فبمقتضى هذا بواسطة توقيع التزام بطرح "اتفاق التأسيس لاستفتاءين منفصلين يجريان في آن واحد للتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص" ويقع في صفتين. على أن مثل هذا الاتفاق لا يمنع من أن يتفاوض الزعيمان على تغييرات مضمونية أخرى بالاتفاق المتبادل قبيل الاستفتاء. كما اقترحت مواصلة أعمال اللجنتين الفنييتين حتى الأسبوع السابق للاستفتاء، وذلك لبلورة الجوانب الفنية المعلقة، مع تقديم المساعدة من جانبي المسائل الفنية التي قد لا تستطيع الاتفاق عليها. ودعوت الزعيمين للذهاب إلى لاهاي في ١٠ آذار/مارس لإبلاغني ما إذا كانا مستعدين لتوقيع التزام بطرح الخطة للاستفتاء. وفي ٢٨ شباط/فبراير قبل الزعيمان الدعوة التي وجهتها إليهما.

٥٦ - وفي لاهاي، أبلغني السيد بابا دوبولوس باستعداده للالتزام بطرح الخطة للاستفتاء طالما سيعرف الشعب ما الذي سيصوت عليه. وتحقيقا لذلك، رغب في التأكد من سد الثغرات فيما يتعلق بالتشريع الاتحادي وكذلك في كل من الدستورين التأسيسيين. وشدد على أهمية اتفاق تركيا واليونان على الأحكام الأمنية الواردة في الخطة والتزامهما بها. وفضلا

عن ذلك، أكد أن ترتيب حملة شعبية ملائمة بشأن الاستفتاء يستلزم وقتاً أطول من المتاح بكثير. وقال إنه من اللازم الوفاء بهذه الشروط قبل أن يجري الاستفتاء. وأعرب عن استعداده لعدم فتح مناقشة الأحكام المضمونية للخطة من جديد إذا كان الجانب الآخر مستعداً لأن يفعل نفس الشيء.

٥٧ - وأبلغني السيد دنكتاش عدم استعداده للموافقة على طرح الخطة للاستفتاء. وقال إن لديه اعتراضات جوهرية عليها تقوم على نقاطها الأساسية. وقال إنه من غير المرجح في اعتقاده أن تحقق أية مفاوضات إضافية نجاحاً إلا إذا بدأت من نقطة بدء جديدة وإذا اتفق الطرفان على مبادئ أساسية، وأضاف أنه ليس بوسع تركيا على أية حال التوقيع على البيان الذي طلبته الدول الضامنة.

٥٨ - وأكدت تركيا عدم استطاعتها تقديم الالتزام المطلوب في خطتي من الدول الضامنة محتجة بأسباب دستورية لم تذكرها من قبل. وأصر السيد بابا دوبولوس من جانبه على ضرورة تقديم هذا الالتزام قبل إجراء الاستفتاءين.

٥٩ - ورغم هذا، حاولت إنقاذ العملية - وأشركت الدول الضامنة في هذا الجهد - عن طريق اقتراح تمديد الموعد النهائي لاستكمال المفاوضات حتى ٢٨ آذار/مارس واتخاذ قرار عندئذ بشأن إجراء استفتاءين منفصلين في آن واحد يوم ٦ نيسان/أبريل. ولكي يكون هذا السيناريو واقعياً على الإطلاق، لاقتضى الأمر برنامج عمل صارماً، بما في ذلك العودة الفورية لبدء أعمال اللجنتين الفنييتين، والتحضيرات الطارئة للاستفتاءين. وقد رفض السيد دنكتاش كل هذه الشروط. وكان معنى هذا اتضاح عدم إمكانية التوصل إلى تسوية شاملة قبل توقيع قبرص على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٦٠ - ونتيجة لذلك، خلصت إلى الاستنتاج الوحيد الممكن وأعلنت أن العملية وصلت إلى حجر عثرة. بيد أنني أوضحت أن خطتي لا تزال مطروحة في انتظار أن يتناولها القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون ويمضوا بها قدماً إذا استجمعوا إرادتهم للقيام بذلك.

شرح الخطة

٦١ - عممت خطتي على نطاق واسع وهي متاحة لأعضاء مجلس الأمن بناء على طلبهم^(٣). وهي ليست إطار عمل ولكنها اقتراح شامل حقاً، يتضمن جميع الصكوك القانونية اللازمة ولا يدع شيئاً لتفاوض لاحق، وهي في شكل وثيقة تفسيرية معدة لتوقيع الزعيمين ومصحوبة بتوقيعات ممثلي تركيا والمملكة المتحدة واليونان، ومذيلة باتفاق تأسيسي يتألف من مواد رئيسية ومجموعة مرفقات مفصلة (بما فيها دستور).

(٣) يمكن الاطلاع على النص الكامل للخطة في الغرفة S-3380 (رجاء الاتصال بالهاتف الفرعي 4514 للحصول على موعد)؛ كما يمكن الاطلاع عليها في الموقع www.cyprus.un.plan.org.

٦٢ - وقد أشرت قبلا إلى العقدة العويصة المتمثلة في المسائل المفاهيمية التي تفصل بين الطرفين، والتي هي سيكولوجية بقدر ما هي عملية. وهي تتعلق بالتفسيرات القانونية والسياسية في الماضي والحاضر فضلا عن رؤى المستقبل، وهي وليدة تجارب تاريخية مريرة ومعاناة أليمة متكررة وتنعكس في شكل خلافات بشأن المسميات. ولذا لزم الفصل في هذه العقدة العويصة بواسطة معالجة المسائل المتصلة بالمصطلحات وإيجاد وضع جديد وتحقيق السيادة.

المصطلحات

٦٣ - منذ وقت إجراء المحادثات غير المباشرة، طلبت إلى كل زعيم أن يضع التسميات جانبا ويؤجل التركيز عليها إلى النهاية. وكان الجانب القبرصي اليوناني يفضل المصطلحات التي تستند إلى قيام حكومة اتحادية تضم ولايتين أو محافظتين أو مقاطعتين في نظام اتحادي. أما الجانب القبرصي التركي فكان يتكلم خلال المحادثات غير المباشرة عن اتحاد كونفدرالي، وذلك موقف نُقح بحلول وقت المحادثات المباشرة إلى "دولة شراكة" تتكون من دولتين شريكتين أو مؤسستين. وكان من الضرورة الحيوية أيضا للجانب القبرصي التركي ألا يكون اسم الدولة "جمهورية قبرص" - وهو أمر كان الجانب القبرصي اليوناني مستعدا لقبوله.

٦٤ - ولمساعدة الزعيمين على ترك مسألة التسميات إلى النهاية، اقترح مستشاري الخاص خلال المحادثات غير المباشرة استخدام مصطلحي "الدولة المشتركة" و"الدولتان المؤسستان" - وتشير الأقواس إلى أن المصطلحين سيستبدلان في وقت ما بمصطلحين نهائيين.

٦٥ - وفي النهاية، ناقش الزعيمان المصطلحات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بيد أنهما لم يصلا إلى اتفاق - فالسيد دنكتاش سحب اقتراحا كان قد تقدم به بعد أن قبله السيد كليريدس. وفي الخطة، اقترحت حلا توفيقيا ورد في المادة ١ من الدستور، وهو: أن يصبح اسم الدولة "جمهورية قبرص المتحدة" (ويشار إليها اختصارا باسم "قبرص")؛ وستكون للدولة "حكومة اتحادية" (وهو ما يفضلها الجانب القبرصي اليوناني)؛ وتكون بها "دولتان مؤسستان، هما تحديدا الدولة القبرصية اليونانية والدولة القبرصية التركية" (وهو ما يفضلها الجانب القبرصي التركي).

بداية الوضع الجديد

٦٦ - اتضح خلال المحادثات أن أيا من الجانبين لن يقبل تصور الجانب الآخر لكيفية بدء الوضع الجديد. فالسيد دنكتاش لن يقبل أن يتمثل ذلك الإجراء في صياغة دستور جديد لجمهورية قبرص القائمة والمستمرة، والتي تحظى بالاعتراف الدولي، بغية تحويلها إلى اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، تعود فيه الطائفة القبرصية التركية إلى الاندماج بشكل أساسي في تلك الدولة. ولن يقبل السيد كليريدس أن يكون الإجراء تأسيس دولة جديدة تتكون من دولتين أو كيانين ذوي سيادة قائمين مسبقا يفوضان جزءا من سيادتهما إلى تلك الدولة الجديدة بينما يحتفظان في الوقت نفسه بالسيادة.

٦٧ - وكان هذان النهجان المختلفان بمثابة نقاش للماضي بقدر ما كانا نقاشا للمستقبل. وكان من الجلي أن السبيل العملي الوحيد لتجاوز ذلك يتمثل في السماح أساسا لكل من الجانبين بالاحتفاظ بآرائه عن الحالة قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ وآرائه بشأن كيفية بدء الوضع الجديد، مع تبديد كل الشكوك فيما يتعلق بالوضع القانوني في المستقبل. ولتحقيق ذلك، تعين أن توفر التسوية عناصر استمرار لكلا الجانبين في الوضع الجديد. وتعين أيضا أن تصبح التسوية مصدر المشروعية لكل المسائل في المستقبل.

٦٨ - وسيكون لدولة قبرص المتحدة أيضا علم ونشيد وطني لم يستخدم من قبل. وعند بداية الوضع الجديد، تتخذ إجراءات فورية وتفصيلية تتعلق بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا.

٦٩ - وبلاستفادة من العمل الذي أنجزه المستشار الخاص، سعت إلى ترسيخ هذا المفهوم لدى الزعيمين عند لقائي بهما في باريس في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وعند استئناف المحادثات عقب ذلك الاجتماع، أنجزت أعمال تمهيدية هامة من خلال أوجه التفاهم التقنية التي تم التوصل إليها بين المستشار القانوني للأمم المتحدة والمستشارين القانونيين للزعيمين فيما يتصل بسريان القوانين السابقة، والمعاهدات التي ستكون ملزمة لقبرص، والقوانين التي ستكون سارية. وعندما التقيت بالزعيمين ثانية في نيويورك في يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وطورت هذا المفهوم أكثر، وأوضحت أنه سيتعين القيام بقدر هائل من العمل التقني لإعداد القوانين وقائمة المعاهدات التي ستدمج في أي تسوية.

٧٠ - وقد شجعتني أن الزعيمين وافقا في نيويورك على تكوين لجنيتين تقنيتين للعمل في هذه المسائل - وهو ما يمثل خطوة هامة صوب تحقيق التقاء للآراء بشأن كيفية بدء الوضع الجديد. وسيكون نطاق العمل المناط بهاتين اللجنتين هائلا، وهو التفاوض بشأن قائمة من المعاهدات (في النهاية، كان هناك ما يربو على ٩٠٠ معاهدة مطروحة للنظر فيها)

والقوانين الاتحادية (في النهاية، كان هناك نحو ٦٠٠٠ صفحة من مشاريع القوانين المطروحة للنظر فيها). ومن ثم، كان من المهم للغاية أن تبدأ اللجنتان الفنيّتان العمل بدون تأخير، كما اتفق الزعيمان في حضورى. إلا أنه، رغم مناشداتى، لم يتخذ السيد دنكناش إجراء بشأن هذا الاتفاق قبل إجرائه العملية الجراحية، ولم يفعل ذلك خلال فترة إبلائه رغم المناشدات المتكررة. وقد تُرك الأمر حتى أوائل عام ٢٠٠٣، مما يعنى تأخر ثلاثة أشهر في بدء هذا العمل الفنى الهام - مما أنقص الوقت المتاح بنسبة ٦٠ في المائة.

٧١ - وعندما انعقدت اللجنتان أخيراً وبدأتا عملهما في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، عمل أعضاءهما بجد وبإخلاص. وقد استندوا في عملهم عدا في حالات قليلة إلى اقتراحى المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وإن كان ذلك مع بعض التردد والتحفظات من الجانب القبرصى التركى، بسبب تعليمات مقيدة فيما يبدو. وتمثلت إحدى النتائج في عدم القدرة على عقد اجتماعات بموازاة اجتماعات اللجنتين. ومن ثم لم تحرز اللجنتان تقدماً كافياً في الوقت القصير المتاح. وفي اقتراحى المنقح المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير، تعين على بالتالى أن أقترح سبلاً لتقسيم عمل اللجنتين إلى عناصر يجب إكمالها قبل إجراء الاستفتاءين وعناصر يمكن تناولها فيما بعد. بيد أن السيد دنكناش أوقف عمل اللجنتين فوراً بعد مغادرتى الجزيرة في نهاية شباط/فبراير. وعندما أنهى العمل في ١١ آذار/مارس، كان كل من الطرفين قد أنتج مشاريع (أغلبها من الجانب القبرصى اليونانى) ليستند إليها عمل اللجنتين الفنيّتين^(٤). وكان من الممكن إكمال ذلك العمل في الوقت المتبقى، بمساهمة معززة بقدر كبير من الأمم المتحدة للوفاء بالمتطلبات.

تنظيم استفتاءين منفصلين في آن واحد كإجراء تأسيسى

٧٢ - ثمة مفهوم بنى عليه إجراء الاستفتاءين هو أن إجراء إعادة توحيد الجزيرة لا ينبغي أن يكون عملاً يقوم به الزعيمان بل الشعب في كل جانب. وستجرى إعادة توحيد قبرص، ولكن ذلك لن يكون بتوقيع الزعيمين على تسوية شاملة؛ وإنما عن طريق اتفاق الزعيمين على طرح اتفاق التأسيس في استفتاءين منفصلين ينظما في آن واحد ليوافق عليه القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك. وسيمارس القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك سلطتهما الدستورية الأصيلة، ليجددوا شراكتهما. ولن تستند هذه الشراكة الجديدة إلى علاقة أغلبية بأقلية وإنما إلى علاقة تقوم على المساواة السياسية.

(٤) يمكن أيضاً الاطلاع على هذه المشاريع، التى تقع في ٦٠٠٠ صفحة، في الغرفة S-3380.

السيادة

٧٣ - لعل مسألة السيادة هي أكثر المسائل المفاهيمية إثارة للخلاف. وقد أثار الجانب القبرصي التركي هذه المسألة مرات عديدة وأوقف النقاش في مسائل أخرى - إلى حين الوصول إلى نهاية مُرضية لها.

٧٤ - أما الجانب القبرصي اليوناني، الذي استند إلى قرارات مجلس الأمن، فقد أصر على النص الصريح بأن تكون لتلك الدولة سيادة واحدة. بيد أن السيد كليريدس أبدى استعدادا لقبول حل توفيقى يقضي بعدم ذكر تلك السيادة. أما ما لم يقبله فهو انقسام تلك السيادة أو تفرعها. وتخوفه هو أن السيادة إذا حولت بأي شكل من الأشكال إلى الدولتين المؤسستين، سيصبح بوسع الجزأين المؤسسين أن يحلا رباط الدولة، وينفصلا، ويقسما الجزيرة. فتنفكك الوضع الجديد الذي يعقبه انفصال دولة قبرصية تركية ذات سيادة وما سيتبعه من تقسيم لقبرص يمكن وصفه بأنه يمثل كابوسا للقبارصة اليونانيين.

٧٥ - أما الجانب القبرصي التركي، تمشيا مع نظريته الداعية إلى تأسيس الدولة الجديدة من دولتين ذواتي سيادة، فهو يريد للجزأين المؤسسين "الاحتفاظ" بأي قدر من السيادة لم "يتنازلا" عنه للدولة الجديدة. وبمرور الوقت يبدو أن موقف السيد دنكتاش من المسألة يظهر علامات أولية على التطور بيد أنها غير واضحة - مثل قبول أن تتمتع الدولتان المؤسستان ببقية من السلطات بوصفهما "دولتين ذواتي سيادة"، وقبول استبعاد الانفصال. بيد أنه ظل يتبنى موقفا متصلبا يرفض أي حل لا يضمن شكلا من أشكال "السيادة" على الجزأين المؤسسين. وقد استند إلى دستور سويسرا الذي تنص المادة ٣ منه على أن "تتمتع المقاطعات بالسيادة بالقدر الذي لا يجد فيه الدستور الاتحادي من سيادتها". وتفصيل الوضع الجديد الذي يعقبه انفراد السكان القبارصة اليونانيين الأكثر عددا بممارسة السيادة على الدولة يمكن وصفه بأنه يمثل كابوسا للقبارصة الأتراك.

٧٦ - وبعد أن ملت في البداية إلى عدم ذكر مسألة السيادة إطلاقا في اقتراحي، رأيت أن ذلك سيتترك أسئلة بدون إجابات ولن يسهم في تبديد تلك الكوابيس. ومن ثم فإن خطتي تقترح "صياغة الوضع والعلاقة بين جمهورية قبرص المتحدة، وحكومتها الاتحادية، والدولتين المؤسستين لها، على أساس نموذج الوضع والعلاقة بين سويسرا وحكومتها الاتحادية ومقاطعاتها". ووفقا لذلك، تنص الخطة تحديدا على أن تكون لجمهورية قبرص المتحدة شخصية قانونية دولية واحدة وسيادة واحدة، وعلى الحظر الصريح للتقسيم أو الانفصال. وفي الوقت نفسه، تنص الخطة على حق الدولتين المؤسستين السيادي في ممارسة جميع السلطات غير المخولة للحكومة الاتحادية، بحيث تنظمان نفسيهما بحرية بموجب دستوريهما

في اتساق مع الاتفاق العام، فضلا عن النص (كما في بلجيكا) على عدم وجود ترتيب تطبق بين القوانين الاتحادية وقوانين الدولتين المؤسستين.

٧٧ - وبدا أن الإشارة إلى نموذج سويسرا القائم والراسخ فيما يتعلق بهذا الجانب من اقتراحي مناسبة لتلبية شواغل كل من الجانبين. ويمكن للجانب القبرصي اليوناني أن يطمئن إلى أن سويسرا دولة تتمتع جليا بالسيادة وأن مقاطعاتها لا تتمتع بالحق في الانفصال. ويمكن للقياس الأتراك الاطمئنان إلى أن النموذج السويسري، الذي ما فتئوا يشيرون إليه بوصفه مصدر إلهامهم، هو النموذج الذي سيطبق^(٥).

الالتزام الدولي بمبادئ الاتفاق

٧٨ - كذلك تشمل الخطة وسائل لقيام الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية بالالتزام، بسبل شتى، بمبادئ الاتفاق. وذلك عن طريق الإقرار، و/أو الموافقة، و/أو الضمان، من قبل مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، والدول الضامنة. وتشكل هذه الوسائل المختلفة هيكلًا متناغما من الدعم الدولي للاتفاق؛ كل منها حسب الجهة المعنية به. وقد صممت لتبديد التخوف، الذي أعرب عنه السيد دنكتاش مرارا، من أن يصبح الاتفاق "اتفاقا على الورق" يمكن نقضه في وقت لاحق.

٧٩ - وفي رأيي أن هذا النهج الموزون بعناية والفريد لتناول القضايا المفاهيمية سيتيح لكل جانب الانتقال إلى الوضع الجديد في قبرص بكرامة وثقة.

المسائل الموضوعية

المجلس الرئاسي

٨٠ - لعلّ أصعب مسألة قائمة بين الأطراف، فيما يتعلق بالحكم، هو شكل الحكومة التنفيذية المركزية. وقد كان دستور عام ١٩٦٠ وكذلك مقترحات الأمم المتحدة السابقة قائمة على وجود رئيس قبرصي يوناني ونائب رئيس قبرصي التركي، وكان كلاهما منتخبا من طرف طائفته، وعلى ممارسة نائب الرئيس القبرصي التركي لحق النقض (الفيتو) في مسائل معينة.

(٥) أدت الإشارة إلى النموذج السويسري فيما يتعلق بمسألتي المركز والمجلس الرئاسي، إلى نشوء فهم خاطئ لدى بعض الدوائر مفاده أن خطتي تقترح النموذج السويسري بشكل عام كحل لقضية قبرص. والأمر ليس كذلك. فقبرص تتطلب حلا فريدا. ورغم أن جوانب معينة في نماذج مختلفة قد شكلت مصدر إلهام، لم يتم نقل أي منها وتطبيقه بالكامل.

٨١ - وكان الجانب القبرصي اليوناني، حرصاً منه على كفاءة سير أعمال الحكومة، يرغب في إزالة حق النقض (إذ رأى فيه سبباً رئيسياً في المآزق والصراعات التي نشأت داخل الجمهورية في سنواتها الأولى) وإزالة انقسام الناخبين (إذ اعتبره يؤثر على سير الأعمال ويزيد من الانقسام). أما الجانب القبرصي التركي، رغبة منه في التشديد على المساواة السياسية ومنع وجود أي هيمنة، فقد أبدى رغبته في الاستعاضة عن نموذج الرئيس/نائب الرئيس بنموذج ذي رئيسين يتناوبان على رئاسة الدولة، واتخاذ القرارات بتوافق الآراء (أي أن حق النقض يشمل جميع القرارات). واعتبر الجانب القبرصي اليوناني أن ذلك النظام ليس ديمقراطياً نظراً للفارق في عدد سكان الطائفتين^(٦). وطلب أن تنعكس أغلبيته العددية في نتيجة التصويت، بأن يكون انتخاب الرئيس ونائب الرئيس من طرف جميع القبارصة، في تصويت يتضمن ترجيحاً لصالح القبارصة الأتراك. بيد أن الجانب القبرصي التركي عارض بشدة فكرة التصويت المتقاطع، حتى وإن كان الترجيح يعطي القبارصة الأتراك أصواتاً تعادل ٥٠ في المائة من أصوات الناخبين، على أساس الاعتقاد بأن ذلك سيمنع انتخاب ممثلين "حقيقيين" للقبارصة الأتراك.

٨٢ - وكان مقترحي للخروج من هذه المسائل الشائكة يستلهم من الحاجة إلى إيجاد شكل حكومة يتسم بما يلي: (أ) يعكس ويكفل المساواة السياسية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، ويعكس في الوقت نفسه وبشكل ديمقراطي الفارق العددي لصالح المواطنين القبارصة اليونانيين؛ (ب) يمثل ضمانات متينة تحول دون الهيمنة مع كفاءة سير أعمال الحكومة بفعالية.

٨٣ - وكانت نتيجة معارضة القبارصة الأتراك للتصويت المتقاطع هو الحد من الخيارات المتاحة للأمم المتحدة. ونظرت الأمم المتحدة في عدة نماذج لتقاسم السلطة تتضمن تناوباً على رئاسة الدولة. واقترحت آخر الأمر نظام مجلس رئاسي جماعي برئاسة تناوبية مستلهم من النموذج السويسري وإن لم يكن مطابقاً له^(٧). واتسمت ردود فعل الجانبين إزاء هذا المفهوم الأساسي للمجلس الرئاسي في البداية بالارتباك، وبمرور الوقت أُعتبر المفهوم مقبولاً بشكل عام. وكان ذلك المفهوم أقل نقاط الخطة إثارة للجدل في المناقشات التي تلت.

(٦) إن النظام الذي اقترحه الجانب القبرصي التركي يعني أن شخصاً منتخباً فقط بأغلبية القبارصة الأتراك (أي حوالي ١٠ في المائة من الناخبين القبارصة) يرأس الدولة نصف المدة الرئاسية.

(٧) لهذا النوع من الحكم جذور قديمة (مثل الحكم الثلاثي الروماني) وقد أعادت إحياءه الثورتان الفرنسية والروسية. وكان الغرض من ذلك النوع من الحكم في جميع تلك الحالات هو منع أي حاكم من الهيمنة. ثم نقل نابليون ذلك النوع من الحكم إلى سويسرا لأسباب أخرى فرضتها الظروف آنذاك وهي حل المشكلة الدقيقة المتمثلة في اختيار من يرأس بلداً متعدد الأعراق والثقافات.

٨٤ - وينص مقترحي على أن يُعهد برئاسة الدولة جماعيا إلى مجلس رئاسي مكون من ستة أعضاء متساوين في الحقوق؛ أربعة قبارصة يونانيين واثنان من القبارصة الأتراك. ويتناوب الأعضاء الستة على رئاسة المجلس. ويعني ذلك أن قبرصيا يونانيا يمثل المجلس بوصفه رئيس الدولة ثلث الوقت - بشكل يعكس المساواة السياسية ويراعي بشكل ديمقراطي الفارق العددي لصالح القبارصة اليونانيين. ويُنتخب أعضاء المجلس من قائمة وحيدة (بخلاف ما يحدث في سويسرا)، مع اشتراط تأييد ما لا يقل عن خمسي أعضاء المجلس الشيوخ في كل من الدولتين المكونتين. ويضمن ذلك حصول المنتخبين على تأييد واضح من دولتهم (وهو مطلب قبرصي تركي)، ومن الدولتين المكونتين معا (وهو مطلب قبرصي يوناني).

٨٥ - وتقترح الخطة اتخاذ قرارات المجلس الرئاسي بتوافق الآراء كلما أمكن ذلك، أو بالأغلبية البسيطة بشرط أن تتضمن تلك الأغلبية عضوا قبرصيا يونانيا وعضوا قبرصيا تركيا على الأقل. وتتضمن الخطة في جميع جوانبها أيضا مفاهيم داعمة تقضي بعدم انفراد أعضاء أحد الجانبين باتخاذ أي قرار، وبعدم قدرة أي عضو على التصدي بمفرده لاتخاذ قرار أو تعطيل سير الدولة.

برلمان بغرفتين

٨٦ - بالنسبة للبرلمان الاتحادي، تقترح الخطة مجلسا للشيوخ يمثل الجانبين بالتساوي، بشكل يعكس المساواة السياسية بين الدولتين المكونتين، ومجلسا للنواب يعكس عدد سكان الطائفتين مع ميل طفيف في عدد المقاعد لصالح القبارصة الأتراك الأقل عددا (٢٥ في المائة على الأقل لكل دولة مكونة). وصُممت إجراءات اتخاذ القرار في مجلس الشيوخ بشكل يجعل القرارات تتخذ بدعم كبير من الدولتين المكونتين. وتتطلب القرارات العادية تأييد أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ وما لا يقل عن ربع الأعضاء من كل دولة من الدولتين المكونتين. أما اتخاذ القرارات المتصلة بمواضيع يمكن اعتبارها تمس بالمصالح الحيوية للدولتين، فيتطلب أغلبية خاصة تعادل خمسي أعضاء مجلس الشيوخ من كل من الدولتين.

توزيع الصلاحيات

٨٧ - أحرز الجانبان، رغم تباين وجهات نظرهما في البداية، تقدما في هذه المسألة ولم تبق سوى فجوة صغيرة بحاجة إلى حل. وتسنّد الخطة إلى الحكومة الاتحادية سلطات محددة، تشمل السلطات اللازمة لتتكلم قبرص وتتصرف بصوت واحد على الساحة الدولية وداخل

الاتحاد الأوروبي، وتفي بالتزاماتها بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، وتحمي إقليمها وحدودها ومواردها^(٨) وتراثها.

٨٨ - أما السلطات المتبقية - وهي معظم السلطات وتشمل أهم ما يتصل بحياة المواطنين اليومية، أو التي تتطلب نفقات ميزانية كبيرة - فهي تقع في نطاق صلاحيات الدولتين المكونتين اللتين تمارسان بذلك أية سلطات متبقية. وتنص الخطة أيضا على تنفيذ التشريع الاتحادي من طرف الدولتين، عند الاقتضاء. وقد ترجمت اللجنتان الفئتان هذا المبدأ إلى أحكام عملية.

التعاون والتنسيق

٨٩ - تتضمن الخطة آليات لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدولتين، وبين الدولتين وبين الحكومة الاتحادية. ويشمل ذلك القوانين الدستورية، واتفاقات التعاون، ومرافق التعاون والتنسيق التي تمولها الحكومة.

٩٠ - وأعتمد مفهوم القوانين الدستورية لتنظيم وتوحيد طريقة ممارسة الدولتين (والحكومة الاتحادية) لسلطاتهما في مستوى من التفصيل لا يناسب النص الدستوري. ولا يمكن القيام بذلك عن طريق القانون الاتحادي بسبب مبدأ اللاهرمية. وتيسر هذه القوانين التعاون لأن اتخاذها يتطلب موافقة البرلمان الاتحادي ونواب الدولتين.

٩١ - واتفاقات التعاون بين الحكومة الاتحادية والدولتين، وهي اتفاقات مستلزمة من النموذج البلجيكي (الذي أشار إليه الجانب القبرصي التركي مرارا خلال المحادثات)، أداة تكفل التعاون فيما يتصل بالعلاقات الخارجية والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وفي المسائل المتصلة بالشرطة.

(٨) أقرح في البداية اعتبار مسألة الموارد الطبيعية من صلاحيات الدولة المكونة. ونظرا للاعتراضات التي أبدتها الجانب القبرصي التركي على أساس أن جزءا غير متناسب من الموارد المائية موجود في الدولة القبرصية اليونانية (لأن أي تسوية إقليمية واقعية ستؤثر على منطقتي فاماغوستا ومورفو)، اعتبرت المسألة مسألة اتحادية في الصيغة الثانية من الخطة، مع الإشارة تحديدا إلى أن مسألة الموارد المائية تخضع لقانون الأغلبية الخاصة، وتوزع بإنصاف بين الدولتين.

الدور الرئيسي للمحكمة العليا

٩٢ - تمثل المحكمة العليا، في أي نظام لا يتضمن هرمية قانونية بين مستوى الحكم الاتحادي ومستوى الحكم داخل الدولة المكونة، المؤسسة الوحيدة التي تكفل في نهاية المطاف سير أعمال الدولة بانسجام. ولذلك فإن أداء تلك المؤسسة على غاية من الأهمية^(٩).

٩٣ - واتفق الطرفان مبكراً على أن يكون عدد القضاة القبارصة اليونانيين والقضاة القبارصة الأتراك في المحكمة العليا متساوياً. بيد أن الوسيلة الوحيدة لتجنب وصول المحكمة إلى طريق مسدود عند نظرها في المسائل الخلافية هو وجود قضاة غير قبارصة. واستناداً إلى الدروس المستخلصة من التجربة الفاشلة في عام ١٩٦٠، ولكي يمكن تقاسم الأعباء عند اتخاذ القرارات، تقترح خطتي تعيين ثلاثة من أولئك القضاة. وبما أن المحكمة العليا ستكون المؤسسة الاتحادية الوحيدة القادرة على تجنب الوصول إلى طريق مسدود في اتخاذ القرارات، فإنه سيكون بإمكانها أيضاً مساعدة المؤسسات المؤقتة الأخرى على الخروج من أي طريق مسدود قد تجد نفسها فيه، وممارسة هذه السلطة بشكل شامل.

٩٤ - ولن ستكون قبرص البلد الوحيد الذي له قضاة أجنب في محكمته العليا، ولن يجد ذلك بأي حال من الأحوال من سيادته لأن أولئك القضاة تعينهم السلطات القبرصية^(١٠). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ قبل السيد كلريدس والسيد دنكتاش على مضض بضرورة قبول القضاة الأجانب وبدور المحكمة العليا في الخروج من أي طريق مسدود قد يصل إليه الجانبان.

قبرص كعضو في الاتحاد الأوروبي

٩٥ - تتضمن الخطة بروتوكولا اقترح إدراجه في معاهدة انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، ينص على عدة استثناءات وعلى فترات انتقالية طويلة تتصل بتطبيق المكاسب المجتمعية، لا سيما لفائدة القبارصة الأتراك. وقد نشأت تلك الأحكام العميقة الأثر من المفاوضات التي أجرتها بعناية المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، على أساس سياسة التساهل التي يسلكها الاتحاد الأوروبي مع قبرص بسبب حالتها الفريدة.

(٩) نظراً إلى ما ستؤول إليه الحالة، من الضروري اختيار القضاء قبل إجراء الاستفتاء، ليكونوا قادرين على أداء مهامهم منذ البداية. ولذلك أذن الزعيمان للأمم المتحدة بالبحث عن مرشحين وباقتراح تعيينهم في تلك المناصب.

(١٠) من الجدير بالملاحظة أن الخطة تتضمن مرونة في هذا المجال، إذ تنص على أن البرلمان غير ملزم باللجوء إلى قضاة أجنب بعد أن تستتب الثقة بين الجانبين. وحدير بالإشارة أيضاً أن تحسيننا أدخل على خطتي في صيغتها الثالثة، ينص على ألا يشترك القضاة الأجانب في اتخاذ القرارات إذا ما تمكن القضاة القبارصة من التوصل إلى اتخاذ قرارات بدون مشاركة القضاة الأجانب.

٩٦ - وللمحافظة على التوازن بين اليونان وتركيا^(١١)، ينص البروتوكول صراحة على تساوي الرعايا اليونانيين والأتراك في حق الدخول وحق الإقامة (تخضع حقوق الإقامة المتاحة للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك إلى قيود متناسبة مع عدد سكان الطائفتين). وتنص الخطة أيضا على أن تمنح قبرص معاملة الدولة الأكثر رعاية إلى اليونان وتركيا في الحدود المتوافقة مع العضوية في الاتحاد الأوروبي.

٩٧ - وبالنسبة لأداء قبرص كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، تنص الخطة، فيما تنص عليه، على تعاون كثيف بين الحكومة الاتحادية وبين الدولتين المكونتين على أساس اتفاقات التعاون المستلهمة من النموذج البلجيكي. ويمكن بذلك لقبرص أن تكون ممثلة لدى مجلس أوروبا بأعضاء مؤسسات الدولتين، إذا ما كان موضوع المناقشة يقع في إطار صلاحيتهما.

حقوق الإقامة

٩٨ - أثارت مسألة حرية اختيار الإقامة نزاعا شديدا للغاية. وقد طلب الجانب القبرصي التركي، رغبة منه في تجنب الاختلاط بين الطائفتين، أن يكون لكل من الدولتين الحق المطلق في أن تقرر من يجوز له الإقامة فيها - وقد كان ذلك هو فهم الجانب القبرصي التركي لمفهوم "المنطقتين". ورد الجانب القبرصي اليوناني بأن موقف الجانب القبرصي التركي هو تنقية عرقية، وأنه ينبغي لحقوق الإنسان الأساسية ولمبادئ المكاسب المجتمعية أن تسمح لأي مواطن قبرصي بالإقامة في أي مكان يختاره من الجزيرة، بتقييدات تكون مقبولة خلال السنوات الأولى فقط - أما مفهوم "المنطقتين" عند الجانب القبرصي اليوناني فهو يعني فقط وجود منطقتين منفصلتين يحكمهما القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك، على التوالي.

٩٩ - وتقترح الخطة نهجا تدريجيا جدا فيما يتعلق باختيار السكان السابقين وغيرهم من القبارصة اليونانيين لمكان إقامتهم في الدولة القبرصية التركية، والعكس بالعكس. وتبدأ الخطة بفترة وقف اختياري كامل للنشاط في هذا المجال مع استثناء يبدأ بعد سنتين ويشمل من تجاوزوا ٦٥ سنة من العمر وأزواجهم (أو أحد أبنائهم)، وكذلك السكان السابقين (وأنسأهم) لأربعة قرى في كارباس حيث يقيم بعض القبارصة اليونانيين منذ عام ١٩٧٤^(١٢). وبعد ست سنوات يُرفع الوقف، ولكن يُسمح لكل من الدولتين بفرض قيود

(١١) شدد الجانب القبرصي التركي على أهمية المحافظة على التوازن بين اليونان وتركيا، ولكنه، رغم الطلبات العديدة، لم يوضح ما هو المطلوب لتحقيق ذلك التوازن.

(١٢) مُنح سكان تلك القرى أيضا حقوقا خاصة في إطار اتفاق جنيف الثالث الذي أبرمه السيدان كليريدس ودنكناش في عام ١٩٧٥.

عندما تصل نسبة السكان من الدولة الأخرى في أي قرية (بما في ذلك من تجاوزت سنهم الـ ٦٥) ٧ في المائة، و ١٤ في المائة بعد ١١ سنة. وبعد مرور ١٥ سنة، وإلى أن تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، يمكن فرض قيود إذا ما وفد على إحدى الدولتين من الدولة الأخرى ٢١ في المائة من السكان (بما في ذلك من تجاوزت سنهم الـ ٦٥). وتكون سلطة وضع تلك القيود قد أذن بها الاتحاد الأوروبي تحديدا في بروتوكول معاهدة الانضمام.

١٠٠- وإني أعتقد أن الخلاف حول هذه المسألة قد يكون نشأ من افتراضات غير واقعية من الجانبين. وإني أتوقع أن نسبا أقل من النسب المذكورة أعلاه، من السكان القبارصة اليونانيين، ستختار في نهاية الأمر الإقامة في الدولة القبرصية التركية، أي أنه لن يكون لتلك القيود تأثير فعلي كبير على القبارصة اليونانيين، وأن القبارصة الأتراك لن ينظروا إلى تلك الأرقام على أنها نسبا "مستهدفة" للعائدين بل بوصفها ضمانات قصوى لا يرجح أن تنشأ الحاجة إليها. ولكن تلك الأرقام أصبحت مصدر خلاف ونزاع من الجانبين، وقد أدخلت تنقيحات على كل صيغة من صيغ خطتي في محاولة لتحسينها في نظر الطرفين. وكان النهج في البداية أكثر تدرجا ولكن بمدة وقف اختياري أقصر ونسبة أقصاها ٣٣ في المائة بعد ٢٠ سنة. ومددت خطتي الثانية مدة الوقف الاختياري وعجلت بعض الشيء نسق التنفيذ مع حد أقصاه ٢٨ في المائة بعد ١٥ سنة. وأدخلت خطتي الثالثة مفهوم رفع تلك القيود بعد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مقابل نسب أدنى قبل الانضمام، وإعفاء كبار السن مقابل مدة وقف اختياري أطول. أما قرى كارباس فهي حالة خاصة، وسأشير إليها في الجزء المتعلق بالإقليم

١٠١- وينبغي التشديد على أن خطتي تفصل إلى حد بعيد بين حق الإقامة وبين مسألة استرداد الممتلكات - وهما جانبان كثيرا ما اختلطا في المناقشات العامة.

الجنسية وممارسة الحقوق السياسية

١٠٢- يدعو الجانب القبرصي اليوناني إلى اعتماد جنسية قبرصية وحيدة يحملها السكان الذين كانوا مواطنين في جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ وأنسأهم (إضافة إلى من اكتسب الجنسية وفقا لقوانين الجمهورية). واعتبر الجانب القبرصي اليوناني بالخصوص أنه لا يجوز منح الجنسية إلى الأتراك الذين هاجروا إلى شمال قبرص منذ عام ١٩٧٤، بل شكلا من أشكال الحق في الإقامة، لأسباب إنسانية، وأنه ينبغي لمعظمهم العودة من حيث جاءوا. ويعتبر الجانب القبرصي اليوناني أن أولئك الأشخاص جُلبوا إلى قبرص بشكل ينتهك القانون الدولي، لا سيما اتفاقيات جنيف.

١٠٣ - ويطالب القبارصة الأتراك، انطلاقاً من وجود دولتين قائمتين تسعيان إلى الاتحاد، بالاعتراف الكامل بقوائم المواطنين الحالية وبالجنسية المزدوجة في المستقبل، أي اعتراف سلطات الدولية المكونة بجنسية السكان في تلك الدولة، مما يعطيهم بصفة آلية جنسية جمهورية قبرص المتحدة.

١٠٤ - وأحرز خلال المحادثات المباشرة بعض التقدم بشأن هذه المسألة. فقد اتفق الطرفان على أن يكون منح الجنسية في المستقبل من طرف مجلس يكون الطرفان ممثلين فيه بالتساوي. وعندما أكد السيد دنكتاش للسيد كليردس في اجتماع خاص بأن عدد الأتراك الذي ستمنحهم السلطات القبرصية التركية الجنسية "لا يتعدى ٣٠.٠٠٠ إلى ٣٥.٠٠٠ ألف شخص"، قال السيد كليردس أنه إذا كان ذلك الرقم صحيحاً وإذا ما قدمت قائمة بأسماء أولئك الأشخاص، فسيعتبرون جميعاً مواطنين قبارصة، وأنه لن يصرّ على الموقف الذي اتخذته في البداية. ووافق السيد دنكتاش على تقديم قائمة إلى مستشاري الخاص ولكنه لم يفعل ذلك، بل أنه نقح تقديراته تلك فارتفع العدد إلى ٦٠.٠٠٠، مع الاعتراض على وجوب تقديم الجانب القبرصي التركي أي معلومات دقيقة عن الموضوع، نظراً إلى أن مسألة الجنسية هي "جزء من ممارسته لسيادته".

١٠٥ - واقترحت، كنهج أساسي، وجود جنسية قبرصية واحدة تقترن بمركز جنسية داخلية لكل من الدولتين المكونتين للاتحاد، وهي ذات الصلة بوجه خاص بممارسة حق التصويت على الصعيد الاتحادي. ونشأت خطتي بالتدرج إثر إجراء تنقيح خاصين بمسألة ما إذا كان بإمكان المواطن القبرصي تغيير مركزه الداخلي لاحقاً. فانتقلت من اقتراح ذي طابع مفتوح جدا يتيح للمواطن أن يكون له مركز مزدوج إلى اقتراح يفرض على المواطن التخلي عن جنسية إحدى الدولتين المكونتين للاتحاد ليصبح بإمكانه الحصول على جنسية الدولة الأخرى، ثم إلى اقتراح لا يتيح أي تغيير في الجنسية ويترك حرية التصرف في ذلك للدولتين المكونتين للاتحاد. وكان ذلك بغية معالجة الشواغل القبرصية التركية من إمكانية أن يؤدي تغيير الجنسية إلى إضعاف تمثيل القبارصة الأتراك في المؤسسات الاتحادية وإلى احتمال ظهور غالبية قبرصية يونانية في الدولة القبرصية التركية. وكنتيجة طبيعية لهذا النهج إزاء مركز الجنسية الداخلية لكل من الدولتين المكونتين للاتحاد، جاءت الصيغة الثالثة لخطتي لتنص على ممارسة حق التصويت على صعيد كل من الدولتين المكونتين للاتحاد وعلى الصعيد المحلي بناء على مكان الإقامة الدائمة بدلاً من جنسية إحدى الدولتين، وذلك تلبية للمقتضيات الدولية والأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا النهج المتوازن لم يتعرض لانتقادات كثيرة من أي من الجانبين - كما أنه خفف بعض الشيء من المخاوف القبرصية التركية بشأن إقامة القبارصة اليونانيين في الدولة القبرصية التركية.

١٠٦ - أما بالنسبة لمسألة من سيعتبر مواطنًا في جمهورية قبرص المتحدة بعد بدء نفاذ الاتفاق، اقترحت في خطتي في البداية أنه بالإضافة إلى الأشخاص الذين كانوا يحملون الجنسية في عام ١٩٦٣ والمنحدرين عنهم، هناك بعض الفئات من السكان يمكن أن ينطبق عليها ذلك، مثل الأشخاص الذين نشأوا وترعرعوا في قبرص والأشخاص المتزوجين من قبارصة، بالإضافة إلى أشخاص ترد أسماءهم في قائمة محدودة بالاستناد إلى مدة الإقامة. أما الصيغة الثانية للخطة، فقد اقترحت فيها ألا تضم تلك القائمة أكثر من ٣٣ ٠٠٠ اسم. ولم يترح أي من الجانبين لما اتسم به هذا النهج من انفتاح وطالبًا أن يكون عدد الأشخاص محدودًا، ويشمل جميع الفئات، حتى يعم إحساس بالطمأنينة. وعليه، تنص الصيغة الثالثة لخطتي على قائمة تشمل ٤٥ ٠٠٠ شخص لكل من الجانبين، مع إيلاء الأولوية للأشخاص الذين نشأوا وترعرعوا في قبرص وإلى أشخاص آخرين بناء على طول مدة إقامتهم، أما الأشخاص المتزوجون من قبارصة فسيعتبرون مواطنين تلقائيًا^(١٣).

الأموال التي مستها الأحداث منذ عام ١٩٦٣

١٠٧ - إن نصف سكان قبرص تقريبًا ضاعت أملاكهم بسبب النزاع بين الطائفتين أو العمليات العسكرية التي دارت بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ وبسبب مشكلة تقسيم الجزيرة التي لم تحسم منذ ذلك الوقت. فالجانب القبرصي دعا إلى حل يقوم على الاحترام التام لحقوق الملكية بحيث يحق للأشخاص المشردين، من كلتا الطائفتين، استعادة أملاكهم. أما الجانب القبرصي التركي فيرى أن تتم تسوية المطالبات المتعلقة بالأملاك عن طريق التصفية وذلك بالأخذ بنظام شامل للمبادلة والتعويض، بحيث لا يحق للمشردين، من كلا الجانبين، استعادة أملاكهم.

١٠٨ - إن التطورات الدولية التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية، المتصلة بقبرص وغير المتصلة بها على السواء، تؤيد تسوية تقوم على احترام حق الملكية الشخصية. وفي السنوات الأخيرة صدرت أحكام عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعترف بحقوق الملكية للقبارصة اليونانيين في الجزء الشمالي من الجزيرة وتطالب تركيا بالتعويض عن الأضرار. وهناك آلاف القضايا المماثلة أمام المحاكم. وعند قيامي بصياغة أي اقتراح كنت آخذ في الاعتبار هذه التطورات، والمواقف التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مؤخرًا بشأن يوغوسلافيا السابقة، علاوة على أن الأحداث في قبرص تعود إلى ٣٠ أو ٤٠ عامًا خلت

(١٣) بالإضافة إلى ذلك، يحق لكل من الدولتين المكونتين للاتحاد منح الحق في الإقامة الدائمة لمواطني اليونان أو تركيا، حسب الحالة، بما لا يتجاوز نسبة ١٠ في المائة من عدد الأشخاص الذين يحملون جنسية تلك الدولة. ويكون من حق هؤلاء الأشخاص، مع مرور الزمن، الحصول على الجنسية القبرصية.

وأنة تعين على المرشدين (حوالي نصف القبارصة الأتراك وثلث القبارصة اليونانيين تقريبا) إعادة بناء حياتهم واقتصادهم خلال ذلك الوقت.

١٠٩- ويتمثل المخرج من دوامة المطالبات المشروعة للمالكين والمنتفعين الحاليين في الوصول إلى حل وسط. فخطتي، التي سيضطلع بتنفيذها مجلس لشؤون الأملاك، تعطي الأولوية لمطالبات المنتفعين الحاليين ممن شردوا وجرّدوا من أملاكهم، وتتيح لهم الحصول مقابل أملاكهم على سند للملكية في الجزء الآخر من الجزيرة (وينطبق هذا أيضا على المنحدرين عنهم). وبالمثل، إن قام أحد بإدخال تحسينات كبيرة على ملك معين فإن باستطاعته الحصول على هذا الملك شريطة أن يدفع قيمة الملك في حالته الأصلية. وتعاد الأملاك الأخرى إلى أصحابها الأصليين - مع تقديم طائفة كبيرة من الحوافز لتشجيع الملاك الذين جردوا من أملاكهم على بيع أو تأجير هذه الأملاك أو المبادلة عليها أو طلب تعويض عنها. وبالإضافة إلى ذلك، لن يكون من الممكن إعادة أكثر من ٢٠ في المائة من المساكن والأراضي إلى مالكيها الأصليين في أي قرية أو مدينة (باستثناء حالات محددة قليلة) ولأكثر من ١٠ في المائة من المساكن والأراضي في أي من الدولتين المكونتين للاتحاد. وبناء على تقديرات الأمم المتحدة، فإن العدد الأقصى من المنتفعين الحاليين في الدولة القبرصية التركية الذين يتعين عليهم الانتقال من المكان الذي يعيشون فيه حاليا، بموجب الترتيبات المتعلقة بالأملاك، سيتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ شخص.

١١٠- وسيجري تعويض المالكين الذين لا تعاد لهم أملاكهم بأسهم تضمنها الحكومة الاتحادية وتستحق الدفع بعد ١٠ أو ١٥ سنة من صندوق للتعويضات يموله مجلس شؤون الأملاك من بيع الأملاك (يقوم المبدأ على أساس أنه لا يحق لأحد الحصول على ملكية دون أن يكون قد دفع ثمنها من خلال المبادلة أو الدفع نقدا). كما أن المقترحات الخاصة بالملكية تتضمن أيضا أحكاما مفصلة لبدائل سكنية مناسبة ولنظام من القروض التفضيلية للمنتفعين الحاليين.

١١١- ومع أن من الممكن الاختلاف على التفاصيل، إلا أن هذا النهج، وخاصة عندما يقترن بالتسوية ذات الصلة بالأراضي الموصوفة أدناه، يوجد توازنا معقولا بين المصالح المشروعة المتضاربة وحقوق الإنسان الفردية، ويحترم مبدأ ثنائية المنطقة والقانون الدولي (كما في ذلك القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة).

الأراضي

١١٢- إن المنطقة الواقعة حاليا تحت السيطرة القبرصية التركية تزيد قليلا عن ٣٦ في المائة من أراضي جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠، بما في ذلك ٥٧ في المائة من الخط الساحلي.

وخلال القرن الذي سبق تقسيم الجزيرة، كانت حصة السكان القبارصة الأتراك على الدوام في حدود ١٨ في المائة وحصة القبارصة اليونانيين تربو على ٨٠ في المائة. وكانت نسب الملكية مماثلة تقريبا لتلك النسب ولكنها كانت أكثر تذبذبا منها بقليل. وكان عدد القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في المنطقة الواقعة شمال خط التماس الحالي يزيد على ثلاثة أضعاف عدد القبارصة الأتراك الذين كانوا يعيشون في المنطقة الواقعة جنوب ذلك الخط، وذلك وفقا لتعداد البريطاني لعام ١٩٦٠ ولتعداد عام ١٩٧٣.

١١٣- وتبين هذه الإحصاءات أن أي تسوية عادلة تلقى موافقة الطرفين ستقتضي إجراء تسوية كبيرة في ما يتعلق بالأراضي. وعلاوة على ذلك، ولما كنت قد قررت أنه لا بد من الأخذ بنهج حصري بشأن مسألة الأملاك، فإنني قد خلصت إلى ضرورة أن تتيح أي تسوية ذات صلة بالأراضي لغالبية من القبارصة اليونانيين المشردين العودة إلى ديارهم في ظل الإدارة القبرصية اليونانية. وفي الوقت نفسه، أردت لهذه التسوية أن تتجنب القرى التي كان يقطنها تاريخيا عدد كبير من القبارصة الأتراك (خاصة وأن حوالي نصف القبارصة الأتراك كانوا قد شردوا في الماضي) وأن تمس أدنى عدد ممكن من السكان الحاليين. وكان التأثير الإنساني لهذه الخريطة على القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على السواء هي الأولى^(١٤).

١١٤- ومن المؤسف أن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على أن تناقش مع الجانب القبرصي التركي بطريقة محددة خيارات معينة ذات صلة بالأراضي، رغم جهود الأمم المتحدة ونداءاتها المتكررة للمشاركة في مناقشة هذه المسألة. وخلال هذه العملية برمتها، رفض السيد دنكتاش تقديم اقتراح محدد ذي صلة بالأراضي، مصرا على التوصل إلى حل مرض بشأن السيادة، أو أن تناقش تلك المسألة على أساس المعايير لا على أساس صيغة محددة. وبرر السيد دنكتاش موقفه أيضا بالإشارة إلى ما سيكون لذيوع خبر مناقشة موضوع الأراضي من أثر مزعزع للاستقرار.

١١٥- وكنت في البداية قد اقترحت خريطين بديلين، ثم اخترت في اقتراحي الثاني الخريطة التي تحترم فيها المعايير الآنف الذكر بقدر أكبر. وقد فعلت ذلك لكوني لم ألق من

(١٤) يشمل هذا النهج عددا من المعايير، تشمل عدد القبارصة اليونانيين القادرين على العودة، وعدد من تمسهم التسوية من القبارصة الأتراك الذين يعيشون في ديارهم التاريخية، وعدد من تمسهم التسوية من المنتفعين الحاليين، وملكية الأملاك والقدرة على البقاء الاقتصادي أو الإنتاج الاقتصادي. ونظرا للجغرافية البشرية، ليس بمقدور خريطة ذات خطوط مستقيمة يفضلها الجانب التركي التقيد بهذه المعايير. ولم يكن أيضا من الضروري وضع خطوط مستقيمة لأن الحدود ستكون حدودا إدارية داخل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولأن المخاوف الاستراتيجية التركية ستكون قد عولجت نظرا لعدم مرابطة قوات في المناطق التي ستخضع للتسوية ذات الصلة بالأراضي.

زعيم القبارصة الأتراك ما يشير إلى تفضيل خريطة بعينها؛ فموقفه، وموقف تركيا كذلك، يتمثل في أن كلتا الخريطين لم تلق القبول لعدد من الأسباب. وبعد طرح اقتراحي الثاني، اعترض السيد دنكتاش، كما اعترضت تركيا بشدة على أن يقع رأس شبه جزيرة كارباس تحت الإدارة القبرصية اليونانية.

١١٦ - وفي اقتراحي الثالث، قدمت خريطة جديدة تبقى فيها جميع منطقة شبه جزيرة كارباس تحت الإدارة القبرصية التركية (ولكن مع كفالة حقوق وأشكال هامة من الحماية للقبارصة اليونانيين في تلك القرى، كما كان قد ورد في اقتراحي الأول في حالة عدم انتقال منطقة كارباس إلى الإدارة القبرصية اليونانية). وللتعويض عن ذلك، كان يتعين إعادة قرى إضافية من مناطق أخرى إلى القبارصة اليونانيين، بما يعطيهم قدرا من المردودات أكثر بقليل، وقدرا من الأراضي وجزءا من الخط الساحلي أقل بقليل من الخريطة السابقة. وبالمقارنة بالخريطة السابقة، فإن الخريطة التي يتضمنها اقتراحي الثالث تمس عددا أكبر من المنتفعين الحاليين وعددا قليلا من القرى الصغيرة التي كانت تابعة تاريخيا للقبارصة الأتراك^(١٥)، ولكن ليس في الإمكان لولا ذلك المحافظة على التوازن العام للاقتراح ذي الصلة بالأراضي. وقد أعاني في مهمة رسم خريطة بديلة متوازنة بادرة مشكورة من المملكة المتحدة تعرض فيها التخلي عن جزء يكاد يقل عن نصف مناطق القاعدة السيادية (تكون في معظمها في صالح الدولة القبرصية اليونانية) في حالة التوصل إلى تسوية.

١١٧ - وتخصص الخريطة الواردة في اقتراحي الثالث ما يزيد قليلا عن ٢٩ في المائة^(١٦) من الأراضي، وما يزيد عن نصف الخط الساحلي لجمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ إلى الدولة القبرصية التركية. وستقل هاتان النسبتان بحوالي ١ في المائة بعد تسليم المملكة المتحدة جزءا من مناطق القاعدة السيادية.

١١٨ - منطقة التسوية الإقليمية التي تمثل زهاء ٧ في المائة من إقليم قبرص كان يسكنها ٥٤ في المائة من القبارصة اليونانيين الذي تشرذوا في عام ١٩٧٤^(١٧). ووفقا لتعداد السكان القبارصة الأتراك لعام ١٩٩٦، يقل عدد سكانها الحاليين الذين سيتعين نقلهم عن رُبع عدد

(١٥) ستمتع هذه القرى بنفس المركز الخاص في الدولة القبرصية اليونانية الذي تتمتع به القرى الأربع الموجودة في شبه جزيرة كارباس في الدولة القبرصية التركية.

(١٦) في مفاوضات سابقة جرت تحت رعاية الأمم المتحدة، قبل السيد دنكتاش، في سياق اقتراح شامل، أن تكون الدولة القبرصية التركية ضمن هذا النطاق.

(١٧) كان عددهم آنذاك يفوق ٨٦ ٠٠٠ نسمة ونتيجة للتنازل أصبح الآن يناهز ١٢٠ ٠٠٠ (ذلك أن نسبة نمو السكان القبارصة اليونانيين منذ عام ١٩٧٤ كانت حوالي ٤٠ في المائة).

السكان الموجودين الآن شمال خط التقسيم^(١٨). ويوجد نصف المتأثرين في فاماغوستا ومورفو. ومن المرجح أن الموجودين في فاماغوستا سيتمكنون من الانتقال داخل حدودها، أما الآخرون فستتاح لهم فرصة الانتقال كمجموعة سكانية إلى مكان جديد مجاور لموقعهم الحالي وسيظل بإمكانهم مواصلة العمل في بساتين البرتقال التي يعملون بها حالياً والتي سيصبح معظمها جزءاً من الدولة القبرصية التركية^(١٩). وبهذا الشكل، سيظل من الضروري نقل زهاء ٢٤ ٠٠٠ شخص إلى أماكن مختلفة تماماً. وحسب تقديرات الأمم المتحدة، سيكون قرابة نصف هؤلاء من القبارصة الأتراك الذين تشرّدوا في عام ١٩٧٤ أو بعده (إضافة إلى نسلهم) أما العدد المتبقي فهو يمثل الذين هاجروا من تركيا إلى قبرص منذ ذلك التاريخ.

١١٩- وقد اقترحت أن تكون منطقة التسوية الإقليمية قانونياً جزءاً من الدولة القبرصية اليونانية فور بدء سريان اتفاق التأسيس ولكن تناط إدارتها بالدولة القبرصية التركية إلى أجل لا يتعدى موعد التسليم المتفق عليه. وإضافة إلى ذلك، تتوخى الخطة إنشاء مجلس معني بالنقل، تشارك فيه الأمم المتحدة، يضطلع بمسؤولية المساعدة في عملية النقل وبمكّن الأمم المتحدة من القيام بدور إشرافي فيما يتصل بالتسوية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، عندما اضطررت إلى تعليق هذا المسعى في ١١ آذار/مارس، كانت هناك جهود تُبذل من أجل عقد مؤتمر للمانحين قصد توفير التمويل لعملية النقل.

الأمّن

١٢٠- كانت مسألة الأمّن إحدى المسائل القليلة التي تم التوصل إلى نقاط اتفاق بشأنها في المفاوضات المباشرة بين الزعيمين؛ ولكنه كان اتفاقاً غير ثابت، إذ تراجع السيد دنكتاش عن موافقته المؤقتة. غير أن هذه النقاط لم تكن قد تبلورت بعد، وقد انطلقت منها الأحكام التي تضمنها اقتراحي وأضاف إليها جوانب أخرى بالغة الأهمية. ولم يكن هناك جدل يُذكر بشأن بعض المسائل، مثل الحاجة إلى حظر على الأسلحة، وإنشاء لجنة للرصد. ونظراً لما أبداه السيد كليريدس من حُسن استعداد، تسنى أيضاً اقتراح استمرار سريان معاهدة الضمانات، بالإضافة إلى أنه عند تطبيقها مع ما يلزم من تعديل على الوضع الجديد المنصوص عليه في اتفاق التأسيس ودستور جمهورية قبرص المتحدة، يتعين أن تشمل استقلال جمهورية

(١٨) العدد الذي خلص إليه تعداد السكان هو ٤٧ ٠٠٠ نسمة، ولكن الأمم المتحدة تعتقد أن العدد الفعلي قد يكون دون ذلك. وجدير بالملاحظة أنه إذا أضيف هؤلاء العدد الأقصى للذين سيتأثرون من إعادة الممتلكات في الدولة القبرصية التركية وهو ما بين ١٥ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ شخص، فإن العدد الأقصى لمن سيُنقلون في إطار الخطة سوف يكون ما بين ٦٢ ٠٠٠ و ٦٧ ٠٠٠ شخص.

(١٩) فكرت الأمم المتحدة في موقع جديد وأطلعت الطرفين على ذلك.

قبرص المتحدة وسلامتها الإقليمية وأمنها ونظامها الدستوري فضلا عن السلامة الإقليمية لكل واحدة من الدولتين المكونتين للجمهورية وأمنها ونظامها الدستوري.

١٢١- وفيما يتعلق بتمركز الوحدات بموجب معاهدة التحالف، اقترحت الصيغة الأولى لخطتي السماح بأن تتمركز في الدولتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية وحدات قبرصية وتركيبية بعدد أقصى متساو يجري الاتفاق عليه. وكان الاتفاق على هذا العدد أمرا حاسما بالنسبة للخطة ككل. وقد اقترحت في الصيغة الأولى لخطتي أن يكون هذا العدد من أربعة أرقام أي ما بين ١٠٠٠ و ٩٩٩٩ فردا. ونظرا لعدم إحراز أي تقدم في هذا الشأن، اقترحت في الصيغة الثانية للخطة ما بين ٢٥٠٠ و ٧٥٠٠. وقبل تقديم الصيغة الثالثة اجتمعت تركيا واليونان لمناقشة هذا الأمر وغيره من مسائل الأمن ولكن لم تتوصلا إلى اتفاق. وفي نهاية المطاف، اقترحت أن يكون العدد ٦٠٠٠ وهو أقرب إلى الحد الأقصى الذي كنت قد اقترحت، على أن يجري استعراض قوام الوحدات في عام ٢٠١٠، وأن تنسحب جميع الوحدات المتمركزة بموجب معاهدة التحالف عند انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

١٢٢- ومن العناصر الحاسمة الأخرى في المقترح المتصل بالأمن نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تناط بها ولاية يمكن تلخيصها في رصد تنفيذ الاتفاق وبذل قصاراها لتعزيز التقيد به والإسهام في المحافظة على بيئة آمنة، وتظل تلك البعثة قائمة ما لم تقرر خلاف ذلك الحكومة الاتحادية بموافقة كلتا الدولتين.

الجوانب لاقتصادية

١٢٣- تسوية القضية القبرصية بعد صراع استمر ٤٠ عاما ستكون باهظة التكلفة وستحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي. بيد أن خطتي تنص على تسوية لمسألة الممتلكات تنبني في جانب كبير منها على التمويل الذاتي (على عكس مخطط المبادلة الشامل الذي اقترحه الجانب القبرصي التركي). كما أن عملية إعادة الممتلكات والتعويض التي تقرر بحقوق الملكية الفردية سوف تتيح لكثير ممن سيتعين عليهم الانتقال بسبب التسوية الإقليمية أموالا تمكنهم من تلبية احتياجاتهم. وبالرغم من ذلك سيحتاج هذا الجانب من التسوية إلى تمويل دولي هام. وكانت المفاوضات الأوروبية تسعى إلى تنظيم مؤتمر للمانحين لهذا الغرض، عندما بلغت العملية نهاية مؤسفة في لاهاي.

١٢٤- وتتوخى الخطة أن يكون الجنيه القبرصي هو عملة جمهورية قبرص المتحدة، ولكنها تجيز للقبازصة الأتراك الاحتفاظ بحسابات مصرفية بعملات أخرى ومسك دفاتر المحاسبة باليورو. وسوف يفضي نظام توزيع الضرائب غير المباشرة على الدولتين المكونتين

للجمهورية إلى نقل صاف للموارد من الدولة القبرصية اليونانية إلى الدولة القبرصية التركية إلى أن تزول التفاوتات الاقتصادية بينهما^(٢٠). وستساعد كذلك في عملية المواءمة الاقتصادية الصناديق والبرامج الهيكلية التابعة للاتحاد الأوروبي فضلا عن صندوق خاص رصيده ٢٠٠ مليون يورو لفائدة الدولة القبرصية التركية. ويجعل الدستور من هذه المواءمة أولوية للسياسة الاقتصادية الاتحادية ويتضمن بروتوكول الاتحاد الأوروبي شرط ضمان اقتصادي لصالح الدولة القبرصية التركية.

المصالحة

١٢٥- لتلبية ما اعتقد أنه حاجة ملحة، تقترح الخطة إنشاء لجنة مصالحة مستقلة ومحيدة لتعزيز التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وسوف تركز هذه اللجنة بشكل خاص على تعزيز الحوار وإعداد تقرير عن تاريخ مشكلة قبرص كما عاشها وكما يراها القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك.

التنفيذ

١٢٦- بعد عقود من الصراع والانفصال بين الطائفتين، هناك عقبات نفسية وموضوعية تحول دون التنفيذ السريع لأي تسوية (بحكم الواقع هناك هيكلان إداريان؛ إلى جانب التفاوتات الاقتصادية وأنماط إعادة التوطين وتوزيع الممتلكات). ومن ناحية أخرى، وتمشيا مع اقتناعي بأن أي تسوية ينبغي أن تكون شاملة، كان من الضروري وضع جداول زمنية للتنفيذ ملزمة على امتداد المرحلة الانتقالية.

١٢٧- وتتوخى الخطة أنه فور بدء سريان اتفاق التأسيس، يصبح زعيما الجانبيين رئيسين مشاركين لجمهورية قبرص المتحدة، وفي غضون ٤٠ يوما ينتخب القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك جمعيتين للدولتين المكونتين للجمهورية. وتقوم كل واحدة من هاتين الجمعيتين بتفويض ٢٤ عضوا في برلمان اتحادي انتقالي وحيد المجلس. وعندئذ يجري تدريجيا على امتداد سنتين ونصف إنشاء المؤسسات العادية المشار إليها أعلاه.

١٢٨- وسوف تنفذ بشكل تدريجي للغاية تسوية مسائل الأراضي والممتلكات التي ستؤثر على عدد هام من يعيشون حاليا في مناطق التسوية الإقليمية أو في منازل سيتعين إعادةتها إلى أصحابها. ولن يجري نقل إدارة مجموع المدن والقرى المأهولة إلا بعد سنتين ونصف أو ثلاث سنوات، أما المنازل المأهولة الواقعة خارج منطقة التسوية الإقليمية فلن تعاد إلى أصحاب الحق إلا بعد خمس سنوات.

(٢٠) وفقا لما حسبه الجانب القبرصي التركي تصل هذه الموارد في العام الأول من التسوية إلى قرابة ٢٥ مليون جنيه قبرصي (وبأسعار الصرف الحالية يساوي ذلك تقريبا ٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة).

الملاحظات

فرصة ضائعة

١٢٩ - قدمت في هذا التقرير سردا لجهود من أجل إقناع الطرفين المعنيين مباشرة باغتنام الفرصة التي سنحت في عام ١٩٩٩، وبينت المسار السيئ الذي أدى في النهاية إلى فشلها في اغتنامها خلال الشهر الماضي في لاهاي. وسأناقش في الفقرات اللاحقة كيفية حدوث ذلك وأسبابه، كما سأطرق إلى الآفاق المستقبلية.

١٣٠ - في جهود المساعي الحميدة التي بذلتها الأمم المتحدة بشأن قبرص على مر السنوات كانت هناك فرص كثيرة لم تُغتتم. ويتحمل كلا الجانبين نصيبا من المسؤولية عن هذا الفشل. وإذا لم ينجح هذا الجهد الأخير، فإنني أعتقد أن الزعيم القبرصي التركي، السيد دنكتاش، يتحمل المسؤولية الأساسية. فعندما تناول جوهر القضية شدد على المسائل المفاهيمية العامة وعلى تفسيره القانوني الخاص لماضي مشكلة قبرص وحاضرها - وهو أمر يستحيل تقريبا التوفيق بين موقفَي الجانبين منه - في حين أن البحث عن تسوية يتطلب من الجانبين محاولة تجاوز ذلك والتوصل إلى حلول للمستقبل بطريقة عملية. وفيما عدا استثناءات قليلة، رفض السيد دنكتاش رفضا تاما الدخول في مفاوضات على أساس الأخذ والعطاء. وهذا الأمر عقّد بشدة جهودي من أجل أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المبدئية المشروعة فضلا عن مصالح القبارصة الأتراك الملموسة والعملية.

١٣١ - وعندما اجتمعت مع السيد دنكتاش في قبرص في أيار/مايو ٢٠٠٢، وعندما رأيته مرة أخرى في باريس في أيلول/سبتمبر، حاولت أن استحث فيه الشعور بمدى إلحاح الأمر وقد بات توقيع قبرص وهي بعد منقسمة على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وشيكا. وطرحته عليه تقديري لما يمكن أن يطمح الجانب التركي القبرصي إلى تحقيقه في المفاوضات بشأن النقاط الأساسية التي تشغله، إذا كان على استعداد للتوصل إلى حلول توفيقية بالنسبة للمسائل المثيرة لقلق الجانب القبرصي اليوناني. إلا أن السيد دنكتاش لم ير المزايا في الاقتراح الذي طرحته على الطرفين، وعرض الرسالة وفحوى الخطة علنا بطريقة تتعارض إلى حد كبير مع مضمونها الحقيقي. ويبدو أنه كان ينظر إلى الموعد الوشيك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتفضيل الاتحاد الأوروبي القوي للترحيب بقبرص الموحدة لا كفرصة لتحقيق تسوية على أساس مرض، وفي إطار عملية تمهد الطريق لتحقيق تطلعات تركيا المتصلة بالاتحاد الأوروبي، وإنما كفخ منصوب أو خطر محقق.

١٣٢ - وقد أشرت بالفعل إلى ضياع أكثر من سنة في أعقاب ترك السيد دنكتاش للمحادثات غير المباشرة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويؤسفني عدم إيسراعه مؤخرا

بتعيين الأعضاء القبارصة الأتراك في اللجان الفنية بغية تقديم توصيات بشأن القوانين والمعاهدات التي سترفق بالتسوية الشاملة، على النحو المتفق عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حتى يمكنهم البدء في مباشرة عملهم فوراً. وقد أدى ذلك إلى تعطيل أضعف عمل اللجنتين، اللتين لم تبدأ عملهما إلا في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: أي أن أكثر من ثلاثة شهور من الشهور الخمسة المتاحة قد ضاعت. وكان قرار السيد دنكتاش بإيقاف مشاركة الأتراك القبارصة في أعمال اللجنتين بعد مغادرتي الجزيرة مباشرة في نهاية شباط/فبراير ضربة أخرى توجه للجهود الجارية.

١٣٣ - وفي أثناء شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٣، تكلم السيد دنكتاش عن الشعب التركي القبرصي في استفتاء وقال إنه إذا ما قرر الشعب أنه يتعين التوقيع عليها فإنه سيقدم استقالته حتى يتسنى لأحد غيره تنفيذ رغبة الشعب. وقد دفعني ما بدا من استعداد السيد دنكتاش لترك شعبه ليقرر بنفسه - والذي قيل لي أنه مؤيد من تركيا - إلى أن أقترح عليه وعلى السيد بابا دبولوس في ٢٧ شباط/فبراير، بينما كان الوقت يجري بسرعة، بأن يلزما نفسيهما بطرح الخطة في استفتاءين منفصلين يجريان في نفس الوقت على النحو المنصوص عليه فيها.

١٣٤ - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لمراعاة مصالح القبارصة الأتراك، رفض السيد دنكتاش في لاهاي مناشدتي بطرح الخطة في استفتاء حتى يتسنى لشعبه أن يتخذ قراراً بشأنها وطلب أن تعود المفاوضات إلى نقطة البداية لتصبح مناقشة مفتوحة بشأن المبادئ، ورفض التفكير في برنامج العمل - كما رفض استئناف أعمال اللجنتين الفنييتين التي كانت كفيفة وحدها بأن تجعل التوصل إلى تحقيق تسوية قبل التوقيع على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٦ نيسان/أبريل أمراً ممكناً. وفي مواجهة معارضة السيد دنكتاش العنيدة للنظر في سبل موثوق بها للوفاء بذلك الموعد النهائي، لم يُترك لي سوى خيار وحيد ألا وهو إنهاء العملية.

١٣٥ - ولقد ظل السيد دنكتاش متمسكاً بآرائه بشدة بشأن جوهر المشكلة القبرصية على امتداد العقود. ومن الواضح أنه متمسك بآرائه بقوة وبصدق. فهو لا يقبل فكرة أنه قد حدث تغير ضخم بالانتقال من جو المجاهدة السائد في الستينيات وصولاً إلى أوروبا التي ستضم قبرص إليها في مطلع الألفية الجديدة. ويبدو أيضاً أنه يتوقع أنه سيأتي اليوم الذي يصبح فيه "الواقع الذي خلقه" مشروعاً. ومما يؤسف له أن تسوية المشكلة القبرصية لا يمكن التوصل إليها إلا إذا توافر الاستعداد لدى الجانبين لتقبل الحلول التوفيقية التي تقتضيها تسوية المشكلة والافتناع بأن العالم قد تغير خلال الأربعين عاماً الماضية.

١٣٦- وقد قبل السيد كليريدس دعوتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ للبدء في محادثات غير مباشرة بقدر كبير من التردد لأنه شعر بأنه مقيد بالعبارات التي صيغت تحت إصرار السيد دنكتاش. ولم يكن السيد كليريدس مرتاحاً لصيغة المحادثات غير المباشرة التي وضعته في موقف يبدو فيه وكأنه يتفاوض مع الأمم المتحدة وليس مع نظيره التركي القبرصي، الذي لم يكن مستعداً في ذلك الوقت للاجتماع معه وجهاً لوجه. وكان السيد كليريدس متردداً في الاشتراك في العمليات الافتراضية التي تستتبعها صيغة المحادثات غير المباشرة.

١٣٧- ولكن السيد كليريدس سعى في المحادثات المباشرة إلى إيجاد سبل لمعالجة مصالح ومشاكل الجانب التركي القبرصي، إذا كان القبارصة الأتراك بالمقابل سيلبون الأغراض الأساسية التي يسعى القبارصة اليونانيون إلى تحقيقها. وعلى الرغم من وجود نقاط لم يكن السيد كليريدس مستعداً للتساهل بشأنها، فإنه أبدى الاستعداد للسعي لإيجاد سبل لتجاوز العوائق الأيديولوجية وحل المشاكل بطريقة عملية. ولم يرى ضرورة التمسك بالصيغ المجرية والمحددة؛ وكان على استعداد تام لاستكشاف نهج تختلف عن النهج الذي يتبعه، وكان هذا هو الموقف السائد بصفة خاصة، تجاه المسائل المعقدة المتعلقة بالملكات التي انتقلت من يد إلى يد نتيجة لأحداث الستينيات وأحداث عام ١٩٧٤، ومشكلة الأشخاص الذي وفدوا بأعداد كبيرة من تركيا واستوطنوا قبرص منذ عام ١٩٧٤، والمشكلة الأساسية المتمثلة في الطريقة التي ستنتهي إليها الأمور في قبرص. وطوال العملية، أظهر السيد كليريدس القدرة على تقبل الجانب الذي يمثله لنصيبه من المسؤولية عن تجارب الماضي المريرة.

١٣٨- إلا أن كل من قيادة القبارصة الأتراك وكثير من المحاورين الأتراك كانوا وما زالوا مقتنعين بأنه بقبول المجتمع الدولي للقبارصة اليونانيين كحكومة لقبرص، وبانضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي الذي يبدو مضموناً، لن يصبح لديهم اهتمام جاد بالتوصل إلى تسوية مع الأتراك القبارصة. وقد أشاروا إلى انخفاض معد تأييد التسوية في استطلاعات الرأي التي أجريت في الجنوب، وإلى الاعتقاد الشائع بين القبارصة اليونانيين بوجه عام بأن التوصل إلى تسوية يعني ببساطة العودة إلى الوضع السابق. وكثير من القبارصة الأتراك على اقتناع بأن القبارصة اليونانيين ما زالوا ينظرون إلى قبرص باعتبارها جزيرة يونانية وليسوا على استعداد لقبول الأتراك القبارصة كشركاء أنداد لهم، ولم يهيؤهم قادتهم لتقبل الحلول التوفيقية البعيدة المرمى التي تنطوي عليها التسوية. ويؤسفني أنه لم يبذل الكثير من الجهد لتهدئة تلك المخاوف وإقناع القبارصة الأتراك بأنه القبارصة اليونانيين مستعدون حقاً لحل توفيقية. ولم يبذل الجانبان سوى القليل على مدى السنين لتهيئة جماهير كل منهما للحلول التوفيقية التي تنطوي عليها التسوية. وبينما يوجد في كل من الجانبين أناس يشجعون المصالحة والتوفيق بصورة تدعو إلى الإعجاب، فما زال هناك نفور عام بين القبارصة اليونانيين، على الأخص،

لقبول فكرة إن الاختيار الأساسي ليس بين تسوية توفيقية تقوم على أساس الخطوط الواردة في الخطة التي طرحتها وبين خطة أفضل منها، وإنما بين تلك التسوية وبين اللا تسوية على الإطلاق. وإني أرى أن القيادة اليونانية لم تبذل جهدا يذكر لكي تشرح لعامة جمهورها أن هذا هو الحال (ولقد كان من العوامل المثبطة في هذا الصدد إجراء انتخابات رئاسية في الجنوب خلال الشهور القليلة الماضية).

١٣٩ - وعلى الرغم من أن السيد بابا دوبولوس تولى قيادة الجانب القبرصي اليوناني في مرحلة متأخرة جدا، إلا أنه قبل الاستمرار على موقف سلفه. ولئن كان أعرب عما يساوره من شكوك تجاه الخطة التي اقترحتها، فقد تعهد بالامتناع عن طلب إجراء تغييرات جوهرية فيها، فما كان يشغله هو السعي لإدخال تحسينات عليها تكفل صلاحيتها للتنفيذ في الواقع العملي. ولم يعلق أهمية كبيرة على التوصل إلى تسوية في حينها بحيث قبرص موحدة على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ما دام الباب سيظل، في رأيه، مفتوحا أمام التوصل إلى تسوية دون أي تغيير بعد ذلك التاريخ؛ وأعرب عن الشك في إمكانية التوصل، من الناحية العملية، إلى تسوية في الوقت المتبقي. ومع ذلك وافق على العمل بخطى حثيثة وبحسن نية في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في الخطة.

١٤٠ - وكما ذكرت أعلاه، وافق السيد بابا دوبولوس في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ في لاهاي، موافقة مشروطة على طلبي بطرح الخطة للاستفتاء، وأبدى استعداد له لعدم إعادة فتح باب المفاوضات من جديد بشأن الخطة ذاتها إذا رد السيد دنكتاش بالمثل. واتسمت الشروط التي طرحها السيد بابا دوبولوس لطرح الخطة للاستفتاء بالتشدد. وفي اعتقادي، أنه كان من الممكن، كما قلت أعلاه، استكمال القوانين والمعاهدات التي سترفق بالتسوية، وإن كان ذلك أمرا عسيرا للغاية وأثارت تركيا صعوبات ذات طابع دستوري تتعلق بإصرار السيد بابا دوبولوس على ضرورة توقيع الضامنين على الالتزام المتوخى في الخطة قبل طرحها للاستفتاء. وكان يتعين التوصل إلى طريقة لتفادي ذلك. وقال السيد بابا دوبولوس أيضا إنه لا بد من انقضاء شهر أو شهرين بين الانتهاء من المفاوضات وإجراء الاستفتاء؛ مما كان سيتجاوز الإطار الزمني ويجول دون توقيع قبرص، وقد أعيد توحيدها على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي ظل هذه الظروف، جعل رفض السيد دنكتاش لطلب بطرح الخطة للاستفتاء، من الضغط على السيد بابا دوبولوس بشأن هذه المسألة أمرا غير ذي موضوع. وربما كان من الضروري، حتى لا تفشل الجهود كلية، أن يسلم السيد بابا دوبولوس بعدم إمكانية إدراج كل عنصر من العناصر في تنفيذ الخطة مثلما هو من غير الممكن القيام بذلك في أي مشروع حكومي، وبأنه كان من الضروري إجراء الاستفتاء في موعد لا يتجاوز ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

١٤١ - والدور الذي تقوم به كل من تركيا واليونان بوصفهما ضامنين وبوصفهما الوطن الأم هو دور حاسم في التوصل إلى تسوية، لأسباب قانونية وسياسية على حد سواء. ويسعدني أنني عولت على الدعم القوي من جانب اليونان خلال ما قمت به من جهود.

١٤٢ - وكانت الحكومة التي جرى التصويت على خروجها من الحكم في تركيا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تدعم السيد دنكتاش بلا قيد أو شرط وقد فتحت آفاق جديدة بعد الانتخابات بتولي زمام الحكم قادة أعربوا عن اقتناعهم بأن عدم التوصل إلى حل لمشكلة قبرص لا يمكن اعتباره حلاً، وعبروا عن رغبتهم القوية في تشجيع التسوية المستندة إلى الخطة التي قدمتها وفي غضون الإطار الزمني المبين فيها. وأبدوا استعداداً لحل المسائل المتبقية على نحو براغماتي وبناء. ولذلك لم يشارك الجانب التركي، من خلال المسؤولين الأتراك، بجدية في معالجة الجانب الجوهري من القضية طوال الجهود التي بذلت على مدى ثلاثة أعوام ونصف العام إلا في الشهور الأخيرة الحافلة بالاضطراب. ويراودني أمل كبير في أن هذه الحكومة الجديدة التي كان عليها أن تواجه ظروفًا بالغة الصعوبة بعد توليها الحكم مباشرة، سرعان ما ستصبح في موقف يمكنها من تقديم دعمها المطلق لعملية السعي من أجل التوصل إلى تسوية، لأنه بدون ذلك الدعم يصبح من الصعب التنبؤ بالتوصل إلى تسوية.

١٤٣ - ويتمثل أحد العوائق التي تعترض حل مشكلة قبرص في تصور كل من الجانبين أن هذه المشكلة هي لعبة ذات نتيجة صفرية: فالفوز الذي يحرزه أحد الجانبين يعني خسارة للجانب الآخر. وإنني على يقين من أن اقتراحي لو كان قد حظي بالقبول لنشأ عنه موقف يعتبر فوزاً لكل من الجانبين. كما أنني مقتنع للأسف بأن النتيجة الحالية قد تشكل في الأجل القريب نكسة لطرف أكثر مما تشكل للطرف الآخر، ولكن في نهاية المطاف ستخسر جميع الأطراف إذا فشلت الجهود المبذولة مؤخراً. ومن مصلحة الجميع - القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، واليونان وتركيا - أن يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة قبرص.

الطريق إلى المستقبل.

١٤٤ - كما بينت بوضوح عقب فشل الجهود التي بذلت في لاهاي، فإنني اعتقد أن الجهود التي بدأت في أواخر عام ١٩٩٩ قد وصلت إلى نهايتها ونافذة الغرض التي فتحت حينذاك أغلقت في الاجتماع الذي عقد يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣. ومما يبعث على الأسف الشديد أن القبارصة اليونانيين، والقبارصة الأتراك قد حرموا من الفرصة التي أتاحت لهم لكي يتخذوا بأنفسهم قراراً بشأن خطة من شأنها أن تتيح توحيد قبرص من خلال تسوية مشرفة، ومتوازنة، ودائمة تحمي المصالح الأساسية لكل من الجانبين وتكفلها.

١٤٥ - إن مستوى الجهد الذي بذلته الأمم المتحدة خلال تلك الفترة بمستواه وكثافته والمدة التي استغرقتها جهد لم يسبق له مثيل. وما زالت النتيجة التي تمخض عنها هذا الجهد، وهي الخطة التي قدمتها بصيغتها المنقحة النهائية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، مطروحة.

١٤٦ - وحينما التقيت بالزعمين، في ٢٧ شباط/فبراير في قبرص، طلبت منهما أن يتقبلا حقيقة أن إجراء المزيد من المباحثات السياسية لن يؤدي إلى نتيجة أفضل. وعلى هذا الأساس طلبت إليهما استخلاص النتيجة التي لا مفر منها وإتاحة الفرصة للشعب كي يحدد مصير مستقبله بنفسه. ويجدر بالطرفين أن يلتزما بما هو معروض عليهما الآن، بوصفه توازنا تمت صياغته بدقة. ويسرني في هذا السياق أن يعيد السيد بابادوبولوس تأكيد أنه ما زال يرغب في السعي لتحقيق تسوية على أساس خطتي، حتى بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

١٤٧ - ولا أقترح القيام بمبادرة جديدة، إلى أن تتوفر لدي أسباب قوية تدعو للاقتناع بوجود الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق النجاح. وقد أعلنت بالفعل أنني لا أعتقد بأن مثل هذه الفرصة ستحين في وقت قريب. لكنني أو من بأن ترك الخطة بصيغتها الحالية لتذوي سيشكل انتكاسة كبيرة.

١٤٨ - وإنني أرى أنه لن يمكن التوصل إلى حل على أساس الخطة إلا إذا أعلن زعيما الجانبين بوضوح لا لبس فيه، وانطلاقا من تأييد كامل ومطلق على أعلى المستويات السياسية في البلد الأم لكل منهما، عن استعدادهما للالتزام بما يلي: (أ) وضع اللمسات الأخيرة على الخطة (بدون إعادة التطرق إلى مبادئها ومبادئها الأساسية) في موعد محدد بمساعدة الأمم المتحدة، (ب) طرحها للاستفتاء بشكل منفصل ومتزامن، حسب ما تنص عليه الخطة نفسها، في تاريخ محدد، عقب ذلك بوقت قصير.

١٤٩ - وأود أن أعرب عن خالص شكري للكثيرين الذين تعاونوا في هذه الجهود. ففضية قبرص كانت كثيرا ما تشار في مشاوراتي مع زعماء الكثير من الحكومات ذات المواقف المساندة. وقد اتخذ عدد منهم بالفعل إجراءات، بوصفهم أصدقاء للأمين العام، حيث قدموا المشورة فضلا عن الدعم الدبلوماسي والعملية، وتحاشوا إغراءات بذل جهود مزدوجة أو مكملة لجهودي - وهي آفة أي جهود للمساعي الحميدة. وقد منحتني أعضاء مجلس الأمن دعمهم بدون تحفظ. وعينت حكومات عديدة مبعوثين خاصين كانوا يجرون اتصالات دورية مع مستشاري الخاص. وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى ما تلقيته من دعم ومشورة من المبعوث الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللورد هاناي، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية، توماس وستون. كما أعانني في جهودي التعاون الممتاز مع اللجنة الأوروبية والرئاسات المتعاقبة للاتحاد الأوروبي. ووفرت

المملكة المتحدة وهولندا وفنلندا والسويد والدايمرك وسويسرا التمويل اللازم لاستخدام طائرة خاصة، لولاها كانت سفريات مستشاري الخاص في المنطقة - فضلا عن المهمة التي اضطلعت بها شخصيا في أواخر شباط/فبراير - ستكون غاية في التعقيد ومضيعة للوقت.

١٥٠ - كما أود أن أعرب عن شكري الجزيل لمستشاري الخاص، ألفارو دي سوتو، مع تهنئي الخالصة له على قيامه، بابتكار وبراعة، بصياغة خطة تسوية، تعتبر نموذجا فريدا. كما كانت دبلوماسيته من طراز رفيع، الأمر الذي يعفيه من مسؤولية الفشل في تحقيق تسوية.

١٥١ - وقام مستشاري الخاص بتشكيل فريق ذي مواهب فذة وقدرات عالية لدعم جهودي. ولولا هؤلاء لما أمكن أن تتاح هذه الفرصة لشعب قبرص بشقيه اليوناني والتركي. وقد ضاعت الفرصة، لكنني آمل في ألا تكون الجهود التي بذلت فيها قد ذهبت هباء.

مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة في قبرص

بيان بالأحداث الرئيسية، حزيران/يونيه ١٩٩٩ - نيسان/أبريل ٢٠٠٣

١٩٩٩

٢٢ حزيران/يونيه
تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن مهمة
للمساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص
(S/1999/707)

٢٦ حزيران/يونيه
١ تشرين الثاني/نوفمبر
قرار مجلس الأمن ١٢٥٠ (١٩٩٩)
تعيين السيد ألفارو دي سوتو مستشارا خاصا
للأمين العام لشؤون قبرص

١٣-٣ كانون الأول/ديسمبر
١٠ كانون الأول/ديسمبر
أول دورة للمباحثات غير المباشرة، نيويورك، مع
غلافكوس كليريدس، زعيم القبارصة اليونانيين،
والسيد رؤوف دنكتاش (زعيم القبارصة الأتراك)
اجتماع المجلس الأوروبي في هلسنكي

٢٠٠٠

٣١ كانون الثاني/يناير - ٨
شباط/فبراير
الدورة الثانية للمباحثات غير المباشرة، جنيف

١٢-٥ تموز/يوليه
٢٤ تموز/يوليه - ٤ آب/
أغسطس
الدورة الثالثة للمباحثات غير المباشرة، جنيف
استئناف الدورة الثالثة للمباحثات غير المباشرة،
جنيف

٢٦-٩ أيلول/سبتمبر
١٢ أيلول/سبتمبر
الدورة الرابعة للمباحثات غير المباشرة، نيويورك
بيان من الأمين العام إلى الطرفين

٨-١ تشرين الثاني/نوفمبر
٨ تشرين الثاني/نوفمبر
الدورة الخامسة للمباحثات غير المباشرة، جنيف
ملحوظات شفوية للأمين العام إلى الطرفين؛ السيد
دنكتاش يرفض الدعوة للمشاركة في المزيد من
المباحثات غير المباشرة

٢٠٠١

١٤ أيار/مايو
الأمين العام يخاطب تجمع وزراء خارجية الاتحاد
الأوروبي، بروكسل

٢٨ آب/أغسطس
الأمين العام يلتقي بالسيد دنكتاش في سالزبورغ

- ٥ أيلول/سبتمبر
الأمين العام يدعو الزعيمين إلى مرحلة جديدة
ومنشطة من المباحثات؛ السيد كليريدس يقبل
الدعوة؛ السيد دنكتاش يرفضها
- تشرين الثاني/نوفمبر
تبادل الرسائل بين السيد كليريدس والسيد دنكتاش
يؤدي إلى اتفاق على الالتقاء وجها لوجه في
حضور ممثل للأمم المتحدة
- ٤ كانون الأول/ديسمبر
عقد اجتماع بين السيد كليريدس والسيد دنكتاش،
المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، نيقوسيا، في
حضور المستشار الخاص يسفر عن اتفاق لبدء
مباحثات مباشرة
- ٥ كانون الأول/ديسمبر
السيد كليريدس يتناول الغذاء في مكان إقامة السيد
دنكتاش في شمال نيقوسيا
- ٢٩ كانون الأول/ديسمبر
السيد دنكتاش يتناول الغذاء في مكان إقامة السيد
كليريدس في جنوب نيقوسيا
- ٢٠٠٢
- ١٤ كانون الثاني/يناير
فتح مكتب المستشار الخاص في قبرص
بدء مباحثات مباشرة، المنطقة المشمولة بحماية
الأمم المتحدة، نيقوسيا
- ١٦ كانون الثاني/يناير
- ١٤-١٦ أيار/مايو
الأمين العام يزور قبرص
- ٦ أيلول/سبتمبر
الأمين العام يلتقي بالزعيمين في باريس
- ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر
الأمين العام يلتقي بالزعيمين في نيويورك؛ الزعيمان
يتفقان على إنشاء لجان فنية
- ٧ تشرين الأول/أكتوبر
السيد دنكتاش يجري عملية جراحية في نيويورك؛
توقف المباحثات المباشرة حتى كانون الثاني/يناير
- ٢٠٠٣
- ١١ تشرين الثاني/نوفمبر
الأمين العام يقدم اقتراحه بشأن أساس الاتفاق على
تسوية شاملة للمشكلة القرصية
- ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر
السيد كليريدس يوافق على التفاوض بشأن خطة
الأمين العام

السيد دنكتاش يقبل التفاوض بشأن خطة الأمين العام	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر
السيد دنكتاش يعود من نيويورك إلى قبرص	٧ كانون الأول/ديسمبر
الأمين العام يقدم أساسا منقحا للاتفاق على تسوية شاملة للمشكلة القبرصية	١٠ كانون الأول/ديسمبر
اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن	١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر
	٢٠٠٣
بدء اجتماعات اللجان الفنية	٧ كانون الثاني/يناير
استئناف المباحثات المباشرة	١٥ كانون الثاني/يناير
انتخاب تاسوس بابادوبولوس خلفا للسيد كليريدس	١٦ شباط/فبراير
الأمين العام يزور تركيا واليونان	٢٣-٢٥ شباط/فبراير
الأمين العام يصل إلى قبرص ويقدم رسميا أساس التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية بعد إعادة تنقيحها	٢٦ شباط/فبراير
السيد بابادوبولوس والسيد دنكتاش يقبلان دعوة الأمين العام للاجتماع في لاهاي	٢٨ شباط/فبراير
الأمين العام يلتقي بالسيد بابادوبولوس والسيد دنكتاش في لاهاي، في وجود ممثلي الأطراف الضامنة	١٠ آذار/مارس
الأمين العام يعلن في لاهاي عن انتهاء العملية ولكن مع بقاء خطته مطروحة	١١ آذار/مارس
إغلاق مكتب المستشار الخاص في قبرص	نيسان/أبريل